جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: العلوم سياسية

تخصص: التنظيم السياسي الإداري

من إعداد الطالب : بن خريدلة رمضان

بعنوان:

الحراك العربي وتداعياته على مسار سير الإصلاحات في الجزائر الفترة الممتدة من 2011 -2018

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2019/06/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة	الجامعة
محمد الصالح بوعافية	أستاذ محاضر ب	رئيسا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
عائشةإيدر	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
مبروك كاهي	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعةقاصديمرباحورقلة

السنة الجامعة : 2019/2018

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: العلوم سياسية

تخصص: التنظيم السياسي و الإداري

من إعداد الطالب : بن خريدلة رمضان

بعنوان:

الحراك العربي وتداعياته على مسار سير الإصلاحات في الجزائر الفترة الممتدة من 2011 -2018

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2019/06/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة	الجامعة
محمد الصالح بوعافية	أستاذ محاضر ب	رئيسا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
عائشةإيدر	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
مبروك كاهية	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعةقاصديمرباحورقلة

السنة الجامعة : 2019/2018

الإهـــــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى

أمـــــــي

التي أفتخر بها ويرتعش قلبي لذكرها

وإلى كل من تمنى إلى الخير من قريب أو بعيد

إلى من ساعدني من الأساتذة الأفاضل والطلبة

وإلى الآنسة غربي عائشة

شكر وتقدير

الحمد الله الذي وفقنا للإتمام هذا العمل المتواضع كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذة : إيدر عائشة على تأطيرها وصبرها وتقديمها كل الدعم،وكل أساتذة قسم علوم سياسية وعلى كل ما قدموه لنا من نصائح وتوجيهات طيلة فترة إنجاز هذه المذكرة،كما لا يفوتنا إيصال الشكر إلى لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة موضوع المذكرة ' كما نشكر كل من قدم لنا يد المساعدة وجعلها الله في ميزان حسناتهم.

خطة المذكرة :

الفصل الأول :التأصيل النظري للحراك العربي والإصلاح

المبحث الأول : ماهية الحراك العربي

المبحث الثاني : أسباب الحراك العربي

المبحث الثالث : ماهية الإصلاحات

الفصل الثاني : تداعيات الحراك العربي على الجزائر

المبحث الأول : التداعيات الجيوسياسية والاجتماعية

المبحث الثاني : التداعيات الاقتصادية

الفصل الثالث : مسار سير الإصلاحات في الجزائر

المبحث الأول : الإصلاحات السياسية والاجتماعية

المبحث الثاني : الإصلاحات الاقتصادية والإدارية

المبحث الثالث : تقيم الإصلاحات

الخاتمة

الـمـلـخص

يعد الحراك العربي من أكبر التحولات التي حدثت في الفترة من 2011 إلى 2018؛ إذ أسقط أطول الأنظمة السياسية عمرا وأكثرها استبدادا والجزائر من خلال تقاربها الجغرافي والسياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي، تأثرت بشكل كبير فكان هناك العديد من الاحتجاجات المطالبة بالتغيير والإصلاح، فاستجاب النظام بجملة من الإصلاحات والتعديلات غير المسبوقة لاحتواء الاحتقان الشعبي وتفادي انتقال الحراك العربي إلى الجزائر والإبقاء على النظام السياسي ومؤسساته.

ABSTRACT:

The Arab mobility is one of the biggest transformation that took place in the period from 2011 to 2018; it brought down the longest and most authoritarian political systems and Algeria through its geographical, economic, and even Socialites was greatly affected, there were many protests demanding change and reform, the System responded to a number ofunprecedented reforms and amendments to contain the popular congestion and avoid the transfer of the Arab movement toalgeria and maintain the political System and its institution.

مقدمـــة

مقدمة

في ظل نظام الإقليم العربي خارج موجات التغير والتحول الديمقراطي التي عرفتها العديد من دول العالم تقريبا ليعرف منعطف سياسي و اجتماعي عرف بالحراك العربي وهو سلسلة تلك الاحتجاجات التي شهدت انتشارا واسعا في أواخر 2010 وبداية 2011 أحدثت تغيرا في مستويات عديدة وهذا يعود لتداخل الأبعاد المختلفة للحراك في المنطقة العربية لعدة أسباب وعوامل داخلية سياسية، اقتصادية واجتماعية وثقافية ومثل الحراك في تونس الشرارة المبدئية له، لتتوالى الأحداث في العديد من الدول العربية كمصر، وليبيا، وسورية، واليمن وكان له العديد من التداعيات على الساحة العربية ككل ليس على الصعيد السياسي فحسب بل حتى الاقتصادي والعسكري والأمني والاجتماعي والفكري والعقائدي هذه التداعيات لم تنحصر على دول الحراك فقط بل امتدت إلى الدول المجأورة، والجزائر خاصة التي باشرت من بداية الحراك العربي سلسلة من الإصلاحات لاحتواء الاحتجاجات التي أصبحت يعلو صوتها عبر العديد من الولايات متأثرة بالحراك وخاصة أن الجزائر كانت مرشحة بشكل كبير لتشهد حراك فأوضاعها لم تكن بأحسن حال .

أهمية الدراسة :

- تكمن أهمية الدراسة في أننا ندرس ظاهرة جديدة في العالم العربي حيث أنه لم يشهد مثل هذا الحراك الشعبي على امتداد عقود.
- كما أن البعد الإصلاحي الذي انتهجته الجزائر بعد الحراك العربي يطرح العديد من علامات الاستفهام لان جملة الإصلاحات التي شهدنها لم نرى مثلها حتى مع اعتلاء رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الحكم سنة 1999.
- كما تكمن أهمية الدراسة في التعمق في جوهر هذه الإصلاحات ومعرفة دوافعها الحقيقية وهل ساهمت ونجحت في احتواء مختلف الاحتجاجات وتجنيب الجزائر حراك عربي عنيف.

أهداف الدراسة: وتتمثل الأهداف المرجوة من الدراسة في الآتي :

التعرف على تداعيات الحراك العربي وانعكاسه على الجزائر

رصد كيفية تفاعل النظام والفواعل الرسمية في الجزائر مع هذه التداعيات من خلال تتبع الإصلاحات التي قدمها النظام لاحتواء الاحتجاجات المتزايدة.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية :

- بالإضافة لكل ما سبق ذكره من أهمية الموضوع، فإن في هذه الدراسة سوف نبحث في أسباب الحراك العربي والتركيز على مدى تماثلها وتطابقها مع وضع الجزائر.
- ومن الأسباب الموضوعية هو أن دراستنا تحأول تقديم رؤية تحليلية للأسباب الحقيقة للإصلاحات التي أقدمت عليها الجزائر وهل نجحت في تجنيبها حراك عربي.

- بالإضافة إلى تكذيب أو تصديق النظرية أو الرأي القال أن الإصلاحات المقدمة كانت إصلاحات ترقيعية للاحتواء التصعيد الاجتماعي في الجزائر متأثرا بالحراك العربي.

الأسباب الذاتية :من الأسباب الذاتية هو ميولي الشخصي للمعرفة خلفية الإصلاحات التي أقدمت عليها الجزائر والرغبة في معرفة وتأكيد الفكرة وتحويلها إلى قناعة أن الإصلاحات ليست هي التي جنبت الجزائر الحراك العربي بل أن الشعب الجزائري يعرف النهاية الدموية لأي حراك وقد جربه ومزال يدفع ثمن حراك سنة 1988 بالإضافة إلى عوامل أخرى.

الدراسات السابقة:

- نور الدين بكيس، وذلك من خلال كتابه تحت عنوان "الحركات الاحتجاجية في المجتمع الجزائري من المواجهة إلى الاحتواء"، حيث انطلق في دراسته إلى محددات الحراك الاجتماعي وصيرورته التاريخية والحركات الاجتماعية والتحديث والعديد من المفاهيم المحورية لدراسة الحركات الاجتماعية مثل (التنمية، الفئوية، العنف، الثورة) كل هذا بشكل عام وصولا إلى الحركات الاحتجاجية في المجتمع الجزائري بشكل خاص بداية من 2011 بنفس المنهجية المتبعة في الجانب النظري للدراسة بالإضافة إلى معوقات تطور الحركات الاحتجاجية في المجتمع الجزائري وتفاعل النظام السياسي مع الحركات الاحتجاجية وصولا إلى مقارنتها مع تلك التي حدثت في كل من مصر وتونس.
- منصور لخضاري،وذلك من خلال كتابه تحت عنوان "تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني" وتستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال ما بات يمثله الإرهاب من أخطار أمنية كونه صار يشكل مصدر تهديد أمني عالمي لاسيما بعد أحداث سبتمبر عام 2001، وانعكاس هذه الظاهرة على الجزائر وتنامي الفعل الإرهابي خاصة بعد الاضطرابات الحاصلة في الدول المجأورة أو ما تم تسميته بالحراك العربي وكذلك الحرب في مالي، والذي أثر بشكل مباشر على الجانب الأمني في الحدود الجزائرية.

حدود الدراسة :وتتمحور نطاق وحدود الدراسة في الفترة الزمنية من 2011 بداية الحراك العربي إلى 2018، أما النطاق المكاني فهو دول الحراك العربي بالإضافة إلى الجزائر بمعرفة تداعيات هذا الحراك عليها من خلال الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية وجملة الإصلاحات المقدمة.

إشكالية الدراسة:

في خضم ما شهدته المنطقة العربية من حراك غير مسبوق وبما أن الجزائر جزء من المنطقة وأن دول الحراك العربي هي دول تكاد تكون لصيقة بالجزائر جغرافيا وسياسيا وأمنيا واجتماعيا وأن أوضاع هذه الدول لا يختلف كثيرا عنها في الجزائر فكان لازما أن ما يحدث في هذه الدول من أقل حدث إلى أكبر الأحداث يؤثر على الجزائر بشكل مباشر وغير مباشر ويكون له العديد من التداعيات والتي أغلبها يصب في تداعيات مباشرة على المجال السياسي ، الاجتماعي ، الاقتصادي ، والتي تتطلب التدخل

الفوري من الحكومة وصناع القرار للاحتواء مختلف الاضطرابات والاحتجاجات التي تكون نتيجة حتمية للتأثر بما يحدث في البيئة الخارجية وخاصة في ظل التطور التكنولوجي والمعلوماتي ومواقع التواصل الاجتماعي وشحنها للشعوب العربية .

ومن خلال كل ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

- **كيف ساهم الحراك العربي في تحريك عجلة الإصلاحات في الجزائر ؟**

التساؤلات الفرعية :

- هل كان الحراك السبب وراء حزمة الإصلاحات التي إتخذها النظام الجزائري؟
- هل الإصلاحات كانت حتمية فرضتها الأوضاع الداخلية ؟

فرضيات الدراسة :

وللإجابة على التساؤلات وضعت الفرضيات التالية

الفرضيات :

- لولا الحراك العربي لما شهدنا إصلاحات سياسية واقتصادية في الجزائر في فترة 2011-2018
- الإصلاحات كانت حتمية فرضتها الأوضاع الداخلية للجزائر

منهجية الدراسة :

- يعد اختيار المنهج الملائم لدراسة الظاهرة المراد تحليلها أمرا بالغ الأهمية حتى يكشف المنهج الظاهرة بأبعادها الواقعية وخصائصها ويتابع تطوراتها مستعينا بالاقترابات لتعمق أكثر في تفسير وتحليل وحصر الظاهرة محل الدراسة

المناهج :

- واعتمدنا على المنهج الوصفي والذي يعريف" : على أنه طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها من خلال دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث."
- بالإضافة إلى المنهج المقارن وهو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة, وذلك بمقارنة الأحداث والاحتجاجات في الدول العربية بما حدث في الجزائر بداية من 2011.
- ومنهج دراسة الذي يعرف بأنه المنهج الذي يهتم بدراسة جميع الجوانب المتعلقة بدراسة الظواهر، والحالات الفردية بموقف واحد؛ فيأخذ الفرد، أو اللاعبين، أو الفريق، أو الفرق الرياضية كوحدة للدراسة المفضلة بغرض الوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات المشابهة لها.

الإقترابات :

- **اقتراب التحليل النظمي :**

الذي يعد الأكثر ملائمة لدراسة وتحليل النظم السياسية وذلك لما يتحه من إدخال مفاهيم جديدة للتحليل السياسي مداخلات ومخرجات النظام السياسي من جهة و إبراز الطابع الحركي للنظام السياسي من خلال التأكيد على تفاعل بين النظام والبيئة الداخلية والخارجية وفيما بين أجزاء ومؤسسات النظام من جهة ثانية وفيما يتعلق بتطبيق هذا الاقتراب على موضوع الدراسة في تحليل تفاعل النظام الجزائري مع تداعيات الحراك العربي كبيئة خارجية ومدى قدرته على التصدي إلى هذه المداخلات من خلال إقرار إصلاحات تستجيب لضغوطات البيئة الداخلية.

- **اقتراب التحول الديمقراطي:**

من خلال تتبع مسار الحراك العربي وأسبابه التي كانت تريد الخروج من بوتقة الأنظمة الاستبدادية والديكتاتورية الجاثية على أنفاسهم منذ عهود طويلة و انعدام مبدأ التداول على السلطة والممارسات التسلطية وكتم الحريات على شعوبها.

خطة الدراسة :

الفصل الأول :

نتناول فيه الإطار المفاهيمي للحراك العربي وأسبابه والتعريف بمفهوم الإصلاح وذلك من خلال ثلاث مباحث الأول نتناول فيه تعريف الحراك العربي الثاني أسباب الحراك العربي والمبحث الثالث مفهوم الإصلاحات.

الفصل الثاني :

ونتناول فيه تداعيات هذه الحراك على الجزائر ملخصة في مبحثين الأول التداعيات الجيوسياسية والاجتماعية و الثاني التداعيات الاقتصادية.

الفصل الثالث:

يخصص للإصلاحات التي أقدمت عليها الجزائر من خلال ثلاث مباحث:المبحث الأول نسرد فيه الإصلاحات السياسية والاجتماعية، والمبحث الثاني الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والثالث تقيم لهذه الإصلاحات وما مدى احتواء الجزائر للاحتجاجات وتجنيبها حراك على أرضها.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للحراك والإصلاح

المبحث الأول: ماهية الحراك

1.مفهوم الحراك:

الحراك ينظر إليه على أنه نشاط عقلي تحكمه جدلية القضايا المجتمعية الذاتية لتصبح مطلبا حيويا وهناك مفهوم على أنه أنشطة تقوم بها قوى اجتماعية لتغير الواقع وهذا الحراك يكون بأربعة مكونات:

- مشاعر وتصورات عند الناس المنتمين إلى هذه القوى
- تبلور الوعي وقد يكون عفويا أو تطبيقيا أو اجتماعيا
- يحدث الوعي تحركات قد تكون عنيفة أو في شكل ديمقراطي
- الأطر المؤسسية وقد يتوافر هذه في جمعيات أهلية أو نقابات .

المدرسة الماركسية تعرف الحراك على أنه 'انتقال العامل من عمل يدوي إلى عمل فني ' وهي تفسر الحراك من الجانب الاقتصادي[1].

أما الحراك الاجتماعي فقد عرفه (كيرت ماير .KURT MEYER) "على أنه الوضع الذي يشير إلى إمكانية الأشخاص في التحرك إلى الأسفل أو الأعلى الطبقة أو المكانة الاجتماعية على هرم الترتيب الاجتماعي على هرم الترتيب الطبقي وهذا يعني أنها ظاهرة اجتماعية حيث تنتقل أو تتحول من وضع اجتماعي معين إلى آخر"

نجد أن هذا التعريف يفسر لنا انتقال الطبقات الاجتماعية وتحول الأوضاع من وضع إلى آخر ويشير البعض إلى أن الحركة الاجتماعية تتكون من مجموعة من الناس ينخرطون في أنشطة ويستعملون خطابا يستهدف تغيير المجتمع وتحدي سلطة النظام السياسي القائم كما يقترن مفهوم الحركة الاجتماعية بمفهوم القوى الاجتماعية والقدرة على التأثير وإحداث التغير.

وكما يرى (هربرتبلومر . HERBERT PLUMMER) "أن الحركات الاجتماعية هي ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين"

وهناك من قدم تعريفا للحراك العربي على أنه "عملية انتقالية في نمط الحكم السياسي وإجراءاته إلى الوضع المؤسساتي والقانوني الذي يقتضيه هذا الانتقال في غياب كتلة مؤثرة والتنظيم"

كما وصف الحراك العربي على أنه حركات تعبر عن موجة رابعة من موجة الديمقراطية بعد الموجة الأول التي شملت جنوب أوربا والثانية التي غطت أمريكيا اللاتينية والثالثة التي امتدت إلى أوربا الشرقية ونستطيع القول أن هناك ثلاث حركات حسب بعض الكتاب والباحثين شهدتها الساحة العربية خلال هذه الفترة بصورة مترابطة ومتداخلة ومؤثرة وهي :

1– لميرة قروف ، البعد الاقتصادي في الحراك العربي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية ،2015_ 2016، ص8 .

- الحراك الأول : بمحاولات بناء تحالفات جهوية تضم مختلف القوى والتيارات الفكرية المعروفة تاريخيا (القومية الليبرالية ، والإسلامية و اليسارية)
- الحراك الثاني : فيخص الجانب الفكري المؤسسي لهذه الطموحات التكتلية مجسدا خصوصا في الحوار القومي الديني.
- الحراك الثالث : هو جملة من القواسم الفكرية والنظرية التي تصب في أن الديمقراطية إنما هي الحل في نظرهم

ويشير (جيف غردوين ـ jeffgordon) ' أن الحراك العربي هو من الحركات التي تسعى إلى إدخال تعديل جذري على المجتمعات بالاستيلاء على سلطة الدولة عبر الوسائل غير البرلمانية من دون أن تكون عنيفة بالضرورة [1].

وهناك من يشير إلى أن الحراك قد انعكس على الأقليات حيث فسره على أنه " عملية التغيير ومن أعقبها من فوضى وأعمال عنف استهدفت التنوعات الثقافية المختلفة في البلدان العربية وأنه صعود للتيار الإسلامي "

ويتفاوت وصف ما حدث في الدول العربية من قبل الباحثين والكتاب خصوصا في البلدان التي شهدت سقوط رؤسائها واختلاف الأحداث ووجد جدلا في تقديم مصطلح لوصف تلك الأحداث فهناك من ينعتها بالثورات العربية "الربيع العربي"الانقلابات العربية وسوف نفصل في كل مصطلح من المصطلحات بمزيد من الشرح والتفسير.

1.1. مفهوم الربيع العربي:

هذا المصطلح طرح العديد من الجدل في الساحة العربية والإقليمية والعالمية بل وأصبح الأكثر رواجا على المستوى الإعلامي منذ انطلاق الشرارة في تونس وحيث يجمع العديد من الخبراء أن مصطلح الربيع العربي تم استرداه من بيئة غير البيئة العربية وتم اقتباسه من أدبيات الحراك الأوربي عام 1848م عند صدور البيان الشيوعي الماركسي.

كما استخدم عام 1968م في بارغ تحت مسمى " ربيع بارغ""بتشكيوسلوفاكيا" كارين كاين .KAREN" CAEN " يحدد الربيع العربي على النحو التالي :

هو ظاهرة معقدة وتتكشف بسرعة من الانتفاضات والثورات والمظاهرات والحرب الأهلية ومجموعة متنوعة من الحركات مع المحرضين والتطلعات بما في ذلك حرية والفرص الاقتصادية وتغيير النظام وإنهاء الفساد.

وتم ترويج مصطلح الربيع العربي الذي يعني قلب نظام الحكم من طرف مختلف وسائل الإعلام الغربية وصناع القرار فيها بتوصيف حالة الاحتجاجات التي انطلقت في مختلف الدول العربية في بداية

1 – لميرة قروف، **مرجع سابق**،ص 9.

2011م وقد تميز المصطلح في غالبية الدول العربية بارتفاع حالة الفوضى والقتل العشوائي والمظاهرات الشعبية العارمة ومصطلح الربيع العربي فيوصف على أنه إعلامي أكثر منه أكاديمي و أنه غير دقيق كما أن الأحداث اختلفت في البلدان العربية وكذلك مجريات الأحداث فيها[1].

2.1.مفهوم الثورات العربية:

وبداية سنتطرق إلى مفهوم (الثورة) التي تعني في اللغة العربية، الهيجان "واشتداد الغضب"والاندفاع العنيف، ولعلى استخدام المصطلح في المجال السياسي والاجتماعي أكسبه معاني جديدة كالتطور والنمو والحركة والنشاط.

وتعرف " الثورة " على أنها اقتلاع النظام وتقويض لبنية حكم قائمة ومحو رموز المرحلة السائدة والمفهوم التقليدي للثورة كان مع انطلاق الثورة الفرنسية وهو قيام الشعب بقيادة نخب وطلائع من مثقفيه لتغير نظام حكم بالقوة وقد طور الماركسيون هذا المفهوم بتعريفهم للنخب والطلائع المثقفة بطبقة قيادة العمال[2].

كما نجد (خير الدين حسيب) وحسب رايه أن المعنى الدقيق للثورة يصف مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغيرات جذرية في الواقع السياسي والاقتصادي وأيضا الاجتماعي لشعب أو مجموعة بشرية ما وبشكل كامل وعميق وعلى المدى الطويل ينتج منه تغير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية.

ومصطلح " الثورة " إذا أسقطناه على الأوضاع العربية فإن الذي حدث في المنطقة لا يصل إلى درجة مفهوم ثورة التي لها العديد من المميزات أهمها (إسقاط النظام . ومختلف الأبنية حسب الدكتور: رياض الصيداوي)

كما أن ما جرى في الوطن العربي غير واضح المعالم ولا ندري إلى أين يصل[3].

3.1. مفهوم الانقلاب :

الانقلاب يجري داخل النظام القائم على أيدي جزء من النخبة الحاكمة أو أيادي جزء من المؤسسات الحاكمة بما في ذلك الجيش.

كما تعرفه الموسوعة السياسية " هو عمل مفاجئ وعنيف تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات من داخل الدولة تنتمي في معظم الأحيان إلى الجيش ضد السلطة الشرعية فتقلبها وتستولي على السلطة".

1- رمضان عبد السلام،«ثورات الربيع العربي ومستقبل النظام السياسي»،مقال من **مجلة الجامعة الأسمرية**،(العدد 24)، (ص- ص) (521- 524).

2- نور الدين بكيس، الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء ، النشر الجامعي الجديد، نشر وطباعة وتوزيع محل رقم 2 تعاونية الدواجن حي الدالية الكيفان، تلمسان الجزائر، 2018، ص، ص 30-31.

3- إسلام نزيه سعيد أبو عون، تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي، أطروحة بدرجة الماجستير في التخطيط السياسية، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2017، ص، ص 18-19.

كما عرف الانقلاب على أنه استيلاء العسكريين على السلطة الشرعية بواسطة القوة المسلحة وتغير النظام الحكم بالقوة بدون الرجوع للناخبين[1].

المبحث الثاني: أسباب الحراك العربي:

بعد عقود من السكون والجمود وعلى غير المتوقع شهد الوطن العربي حراكا غير مسبوق فأسقطت أنظمة وهزت أنظمة وخلقت واقعا على المستوى السياسي والاجتماعي ملئ بالاحتقانات والتوترات وقد استهل العالم العربي عام 2011م بحركات شعبية قوية ، حيث بدأت الشرارة من تونس لتتنقل وبوتيرة سريعة إلى درجة الإطاحة بالنظام القائم في أيام قليلة لتتنقل إلى الدول المجاورة مثل مصر التي كانت في الأساس تعاني من إرهاصات الحراك والتغير ثم ليبيا لتتوسع دائرة الحراك أكثر فأكثر لتفجر مظاهرات التغير في العديد من الدول العربية هذا الحراك الذي لم يكن وليد اليوم أو الأمس بل هو نتاج سنين من التراكمات والعوامل والأسباب التي أدت في الأخير من انفجار الوضع بشكل غير متوقع وناسف لكل السيناريوهات والتحليلات وسوف نوجز في هذا المبحث أهم الأسباب المؤدية إلى الحراك العربي[2]:

1- الأسباب العامة لقيام الحراك العربي :

عموما ورغم كل الاختلافات بين بلدان الدول العربية في الظروف والإمكانات وفي الأهمية من الناحية الإستراتيجية والاقتصادية فإنه يمكن تحديد محركات عامة مشتركة أدت إلى إشعال هذه الانتفاضات في المنطقة نذكر منها :

1.1. الطفرة الشبابية وتطور وسائل الاتصال :

فقد شهدت المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، حيث مثل الشباب بالمرحلة العمرية (15_29سنة) أكثر من ثلث سكان المنطقة فعانت هذه الفئة العمرية من مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغير والمحركة له كما عانى الشباب في العالم العربي من إقصاء سياسي واضح بجانب غياب الحريات السياسية والمدنية وضعف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وانتهاكات حقوق الإنسان وكما ساهم انتشار أدوات اتصال حديثة ووسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية والإنترنت في دفع الشباب باتجاه تأسيس أنماط للمشاركة السياسية جديدة والتواصل مع بعضهم والتعبير عن عدم رضاهم وكسر حاجز الخوف من الأنظمة عبر القيام بفعاليات احتجاجية كان لها الأثر في إسقاط الأنظمة[3].

1- مروان بشارة، العربي الخفي وعود الثورات العربية ومخاطرها، دار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، سنة 2013، ص 15.

2- **المرجع نفسه**، ص 29.

3- رمضان عبد السلام، **مرجع سابق**، ص 23.

2.1. غياب الحريات السياسية:

إن الأنظمة العربية لم تستجب لمختلف الضغوطات بحيث أكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية فقد أحاطت تلك التعددية أو الحرية السياسية بترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والأحزاب والإعلام ومنظمات المجتمع المدني وقد أدى امتناع هذه الدول عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية إلى انصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية وإلى ضعف وترهل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني[1].

3.1. تراجع عوامل الإدماج الوطني:

شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة تصاعد الهويات الشرعية على حساب الهوية الوطنية، خاصة في تلك الدول التي تتمتع بقدر عالي من التنوع العرقي والديني ، وقد نتجت هذه الظاهرة من عدة عوامل مختلفة في مقدمتها قيام السلطوية لعقود طويلة بحجب الحريات الثقافية والدينية ، وبحرمان جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية عن هويتها وعن ثقافتها وعن عقيدتها كما حاولت النخب الحاكمة أن تفرض الهوية الثقافية العربية على الجماعات الأخرى وكثيرا ما تعرضت الأقليات العرقية والدينية في العالم العربي إلى ممارسات تميزية أثرت ليس فقط على وضعها السياسي والاقتصادي وفي حقيقة الأمر أن الانسداد في قنوات المشاركة السياسية وتقييد الحريات السياسية والمدنية مع هذه الجماعات من التعبير عن مطالبها بشكل شرعي[2].

ويقول جواد كاظم البكري أن الأسباب الاقتصادية لحدوث الحراك العربي تجاوزت الأسباب السياسية

2ـ الأسباب الاقتصادية لقيام الحراك العربي:

1.2. تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي:

حيث شعر المواطن في هذه الدول بأن مستويات المعيشة لا تتحسن بل تتراجع، ولا تتواكب مع ما تعلنه الحكومات من أرقام في هذه المجال[3].

1- لميرة قروف ، **مرجع سابق**، (ص- ص) (21-27).

2 -محمد لعقاب، الحصاد المدمر للربيع العربي (هل تصمد الجزائر في وجه التحديات ، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع ـ الجزائر، الطبعة الأولى، سنة 2018، ص 25.

3- رمضان عبد السلام، **مرجع سابق**، (ص- ص) (4- 16).

2.2. ارتفاع معدلات البطالة:

وذلك بين الشباب وضعف نتائج برامج التشغيل في معظم هذه الدول وهوماجعل عدد كبير من الشباب في هذه الدول ييأس من سوق العمل ، وتشير الأرقام إلى أن متوسط معدل البطالة في الدول العربية وصل إلى نحو 8% إذ بلغ العدد المطلق للعاطلين عن العمل إلى نحو 14 مليون عاطل.

3.2. ارتفاع معدلات الفقر:

إذ نجد سقوط النسبة الأكبر من السكان تحت خط الفقر في العديد من الدول العربية، إذ بلغ معدل الفقر في فلسطين و الأردن و اليمن والسودان نحو 40% وتجاوز 21% في مصر و 10% في سوريا والعراق وتونس والجزائر.

4.2. ارتفاع معدلات التضخم:

ومعاناة الشعوب في ارتفاع الأسعار ونقص وسوء التغذية وذلك في ظل الارتفاع غير المسبوق لأسعار السلع الغذائية وكذلك في ظل فشل سياسيات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقرا، حيث تشير دراسات البنك الدولي إلى أن 34% فقط من المبالغ الهائلة المقدمة في الدول التي شهدت الاضطرابات تذهب للفئات الفقيرة وأن 66% من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم[1].

ويمكن تلخيص الأسباب في النقاط التالية :

1. تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في البلدان العربية
2. وصول شعوب المنطقة العربية إلى قناعة مفادها أنه لا خيار لإصلاح الأوضاع و الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية واستبدالها بأنظمة سياسية ديمقراطية أخرى
3. كثرت الفئات المهمشة في دول الحراك العربي
4 ـ شعور المواطن العربي وفئة الشباب بشكل خاص بالاغتراب السياسي وما ارتبط به من ظلم وجور واستبداد وقهر واستعباد واحتكار للممارسات السياسية
5. سوء توزيع الثروات وتتمتع المسؤولين السياسيين في السلطة الحاكمة بثراء فاحش في الوقت الذي يغرق فيه الملايين من أفراد الشعب في الفقر والجوع والذل والبطالة والحرمان
6. استبداد النظم الحاكمة واحتكارها للسلطة لعقود طويلة وتطبيق نظام التضيق على الحريات العامة لمنعهم من الوصول للسلطة أو المعارضة وانعدام مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة[2].

---

1 – رمضان عبد السلام، **مرجع سابق**، ص15.

2 – **المرجع نفسه**، (ص– ص) 517–518.

7. تردي الأوضاع الحياتية للشعوب العربية بشكل عام في مختلف المجالات (التعليم، الصحة،العمل) وارتفاع معدلات البطالة بين فئة الشباب والغلاء وانخفاض الدخل الفردي للمواطن بسبب نقص الأجور والمرتبات

8. تراجع رأسمال الاجتماعي وتفكك الأسر وارتفاع معدلات العنوسة و ارتفاع سن الزواج ومعدلات الطلاق واقتصار النخبة العربية على كبار السن من رجالات المؤسسات الرئاسية والحكومية والأمنية والعسكرية وانتشار العنف والحوادث المرتبطة بالبطالة وتزايد معدلات الفقر والهجرة وتزايد حالات التعصب والثأر والاحتقان الطائفي

9. ظاهرة الحزب الواحد الذي يسيطر على الحياة السياسية العربية لسنوات طويلة.

المبحث الثالث : ماهية الإصلاحات:

إن أصل فكرة الإصلاح قديمة قدم الإنسانية إذ أننا نجد في كتابات قدماء المفكرين اليونان قد تناولوا مفهوم الإصلاح من أمثال، أفلاطون، أرسطو وقدموا العديد من الأفكار الإصلاحية مثل (العدالة الاجتماعية، القوانين، تنظيم المجتمع و الدولة،الاستقرار السياسي، التوزيع العادل للثروة.....).

وفي الوطن العربي فكرة الإصلاح بدأت مع الدولة العثمانية في المجال العسكري بعد الهزيمة التي تعرضت لها أمام روسيا القيصرية 1774م ثم امتدت لاحقا إلى المجالات السياسية والإدارية والاجتماعية واستمرت حركة الإصلاح حتى نهاية الدولة العثمانية.

1.مفهوم الإصلاح لغة :

مشتق من (أصلح، يصلح، إصلاحا) وهو يعني التقويم والتغير نحو الأحسن بمعنى إزالة ما لحق بالشيء الفاسد، وهو يعني أيضا الانتقال من وضع إلى أفضل منه وإزالة العيوب[1].

ويعرفه"المعجم اللغوي": أنه مشتق من (أصلح، صلح) ويدل على تغير الفساد أو إزالة الفساد عن الشيء ويقال هذا الشيء يصلح لك أي يوافقك وذكر في القرآن الكريم أكثر من 170مرة.

وفي اللغة الإنجليزية (REFORM) يشير إلى العمل الذي يحسن الضرر في الشيء الذي يحدث عليه ويجعله أحسن، وفي اللغة الفرنسية (REFORME) تعني إعادة إعطاء صورة أخرى للشيء والإصلاح" في اللغة العربية عادة ما يرتبط بالفساد أما في اللغات الأجنبية فهو مرتبط بالتحسين وإعطاء وجها جديدا للشيء وتحسينه.

1 – العيد شعبان ، الإصلاح السياسي في الجزائر، مذكرة للنيل شهادة الماستر تخصص رسم السياسة العامة والإدارة المحلية، جامعة بسكرة، 2014 _2013، ص 16.

1.1. مفهوم الإصلاح اصطلاحا:

وهو التعديل أو التطوير غير الجذري في شكل الشيء دون المساس به والإصلاح هو خلاف للثورة فهي أشبه أن تكون الخطوة الاستباقية التي تباشرها النظم السلطوية تجنبا لحدوث ثورة التي يفرز عنها تغيرات جذرية في بنية نظام الحكم [1].

❖ **تعريف (صموئيل هنتجتون):**

يشير إلى القيم والأنماط في السلوك التقليدي ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة، القرية، القبيلة ليصل إلى الأمة وعلمنة الحياة وعقلنة البنى والسلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا، فالإصلاح هنا يشير ويتمحور حول القيم الاجتماعية ككل التي تعمل بشكل واسع وموحد لترشيد السلطة وتفعيل المؤسسات وظيفيا.

❖ **يعرفه قاموس أكسفورد:** "هو تغير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة وإزالة التعسف والخطأ"

وهنا الإصلاح يوازي فكرة التقدم وينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو الأفضل وخاصة التغيير الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل أصحاب القرار في مجال التعيين[2].

والإصلاح هو عملية جزئية تحسينية للنظام القائم دون المساس أو زعزعة أسسه وهو يرمي إلى التحسين لا إلى الثورة.

1- العيد شعبان،**مرجع سابق**،ص 18.

2- **المرجع نفسه**، ص 17.

خلاصة واستنتاجات:

يعد مصطلح الحراك العربي الأقرب لتوصيف ما حدث أو ما يحدث في نظام الإقليم العربي على أساس الكم الهائل من الاحتجاجات والمظاهرات المختلفة التي حركت الشارع العربي وأعطت لنفسها رمزية كبيرة من خلال أماكن التجمعات وحتى قوة ومدى استجابة الجماهير لهذه الاحتجاجات ' حتى وإن كانت الانطلاقة شبابية في بادئ الأمر إلا أن انضمام عديد من الاتحادات والنقابات العمالية وكذا تلك الأسباب والعوامل الدفينة التي أدت لانفجار الحراك غير المسبوق والتي كانت كلها تصب في إناء واحد وهو إزالة الأنظمة المستبدة والتي كان ينظر إليها في وقت ليس ببعيد بأنها أنظمة متجذرة ولا يمكن هزمها وكان لهذا الحراك العديد من التداعيات، على الجزائر خاصة التي شهدت احتجاجات ومظاهرات رافعة شعارات مشابهة لتلك التي رفعت في دول الحراك بداية سنة 2011 بشكل كبير تأثرا بما يحدث في الدول المجاورة تطالب بالتغير والإصلاح وكانت هذه الاحتجاجات من أبرز تداعيات الحراك العربي على الجزائر لتتولى , تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني من خلال تناول تداعيات الحراك العربي على الجزائر في شقها المباشر وغير المباشر وسوف نتناولها بمزيد من التفصيل من خلال هذا الفصل.

الفصل الثاني:
تداعيات الحراك العربي على الجزائر

الجزائر لها ارتباطا وثيقا بالعالم العربي الذي يجعلها تتأثر بما يدور فيه من أحداث ومجريات والحراك العربي الذي كان على مرمى حجر من الجزائر كان له العديد من التداعيات السياسية والأمنية والتي سنفصلها في هذا الفصل.

المبحث الأول : التداعيات الجيوسياسية والأمنية

1.استثمار التنظيمات الإرهابية في الحراك العربي :

ما كانت التنظيمات الإرهابية التي أصبحت تنشط على مستوى عابر للأوطان لتفوت فرصة الحراك العربي والاستثمار فيه للمتوقع على الخارطة المستقبلية وهو ما يمكن تعداد أهم مؤشراته على النحو التالي:

1-1. عودة ذوي السوابق الإرهابية إلى النشاط على مستوى الحياة السياسية :

فتح الحراك العربي المجال بعودة الكثيرين من أصحاب السوابق إلى النشاط الإرهابي والمسلح وهو ما ظهر بوضوح في التجربة الليبية التي منحت عددا من نشطاء الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا وأمرائها فرصة الظهور والنشاط من جديد فكان من أمثلة هؤلاء (عبد الحكيم الحصادي)[1].

حيث أشار المركز الدولي للأبحاث والدراسات في تقريره حول الإرهاب ومساعدة ضحايا الإرهاب (CIRET _ AVT) الصادر عام 2011إلى المدعو عبد الحكيم حصادي ، أحد الأمراء السابقين لـ الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا أحد أبرز الأفغان العرب الذي يخص تحت إمرته نحو ألف مسلح في مدينة برقة أنه اليوم موجود مع جيشه في قلب المعركة ضد القذافي مما جعل الجزائر تترقب وتتأهب وتكثف تأمين حدودها مع ليبيا خوفا من دخولهم أرضيها[2].

1-2.التساهل مع المتشددين الإسلاميين :

كان للحراك العربي تداعيات سياسية منها قيام أنظمة ذات توجهات إسلامية، كجماعة الإخوان في مصر وحركة النهضة في تونس و والإسلاميون المتشددون في ليبيا بوصول أصحاب الفكر المتطرف من الحاملين للفكر إسلاموي دموي إلى السلطة ومن مؤشرات ذلك :

- تجنيد الشباب من مختلف الأوطان للمشاركة في الحراك السوري مع ما شكله ذلك من خطر استراتيجي إذ إن ذلك لم يكن إلا نسخة مكررة من تجربتي تجنيد العرب للقتال في العراق وأفغانستان

1- منصور لخضاري، تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر ـ من الصعيد الوطني الى الصعيد عبر الوطني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،الطبعة الأولى، 2014، ص، ص 17-18.

2- **المرجع نفسه**، ص، ص 19-20.

وخاصة أن حركة التجنيد ألبست صبغة دينية بعد أن تم اعتبار المشاركة في الحراك العربي واجبا دينيا شرعيا تمليه ضرورات الجهاد ضد الأنظمة المستبدة والطاغية[1].

وهو ما ظهرت أول انعكاساته على المشهد الأمني في الجزائر بتشكيل خلايا إرهابية تنشط في الغابات الحدودية للجزائر والتي أقدمت نهاية شهر يوليو 2013 على قتل أفراد في القوات المسلحة التونسية، وهو الواقع الأمني الذي إستنفر ضرورة تحريك وتفعيل التنسيق الأمني مع الجزائر لضرورة مواجهة الجماعات الإرهابية النشطة على المناطق الحدودية بين البلدين ولاسيما منها (حركة أنصار الشريعة) (كتيبة عقبة بن نافع) التي أعلنت هذه الأخيرة مباشرتها للجهاد تحت لواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

2. <u>تشكيل جماعات إرهابية جديدة:</u>

ومن بين الحركات الجديدة نجد (حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا) وهي تنظيم قبلي مشكل من المنشقين عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منحدرين من قبائل السونغاي والبوليس، ومن أبرز العمليات الإرهابية التي أعلنت عنها وتبنتها هي اختطاف القنصل الجزائري وستة من معاونيه من القنصلية الجزائرية بمدينة جاوا بتاريخ 05 أفريل2012.

والعملية الانتحارية التي استهدفت مقر قيادة الدرك الوطني بمدينة ورقلة في الجنوب الجزائري بتاريخ 29 يونيو 2012[2].

وعلى الصعيد نفسه يشار إلى الوتيرة المتصاعدة للإعمال الإرهابية في تونس التي بات ينشط فيها أكثر من تنظيم إرهابي فنذكر منها (كتيبة عقبة بن نافع و جماعة أنصار الشريعة) والتي باتت تتخذ من الشريط الحدودي التونسي الجزائري منطلقا لأعمالها الإرهابية ومنها اغتيال08 جنود تونسيين ذبحا بتاريخ 29 يوليو 2013 .

3.<u>اختطاف الأجانب الغربيين</u> :

رصدت 14 عملية اختطاف مابين 2006 لتزداد حدتها في بدايات الحراك العربي في 2010 التي أسفرت عن اختطاف 87شخصا من بينهم 85 يحملون جنسيات غربية مختلفة (أوربية ، أمريكية ، كندية) وجرى اغتيال11 مختطفا منهم.

1 – منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 25.

2– **المرجع نفسه**، ص 23.

وتهدف الجماعات الإرهابية من خلال هذه العمليات هو زعزعت الوضع الأمني بإرجاعها غير قابلة للمغامرة بدخول الغربين إليها وثانيا ارتباط ذكر الساحل الإفريقي بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وهذا ما دفعه للطموح إلى (إعلان إمارة إسلامية في المنطقة)[1].

وتبقى الإشارة إلى قيام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الشمال الجزائري ببعض العمليات الاختطاف التي طالت الأثرياء ورجال الأعمال من التجار والمقاولين وأبنائهم طلبا للفدية مقابل تحريرهم إذ يمكن تعداد أكثر من 100 عملية اختطاف للجزائريين بداية من عام 2010 من قبل جماعات إرهابية تنشط في مناطق مختلفة في الجزائر تريد إقحام الجزائر في الصراع الدار في دول الحراك العربي ودولة مالي.

4. تأثير الأزمة الليبية على تزايد حدة النشاط الإرهابي على الجزائر :

فضلا عما سبق بيانه من تمكين الثورة الليبية لذوي السوابق في النشاط الإرهابي من التموقع والاندماج السياسي والمسلح في ليبيا ما بعد القذافي فقد أتاح الانتشار الفوضوي وغير المتحكم فيه للأسلحة مجالا أوسع للنشاط الإرهابي الأمر الذي انعكس على الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا والجزائر خاصة وهو ما يمكن فهمه من تصريحات ودراسات كثيرة ذات صلة بالموضوع ومنها : تصريح الوزير الجزائري المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون المغاربة والإفريقية (عبد القادر مساهل) لجريدة القدس العربي اللندنية بقوله : نحن قلقون جدا من حضور القاعدة بين الثوار الليبيين وما استطاع أن يحصل عليه هذا التنظيم من أسلحة ثقيلة ومتطورة ما ينعكس سلبا على أمن المنطقة.

كذلك يصرح (مختار بالمختار) أمير كتيبة الملثمين بجريدة أخبار نواكشوط الموريتانية بتاريخ 03 نوفمبر 2011بقوله : نعم لقد كان المجاهدون في تنظيم القاعدة عموما من أكبر المستفيدين من الحراك العربي أما عن استفادتنا من السلاح فهذا أمر طبيعي في مثل هذه الظروف ولكن الأهم من ذلك بالنسبة إلينا تمكن شباب الحركة الإسلامية من هذا السلاح[2] .

5.اعتداء تيقنتورين ومحأولة إقحام الجزائر في اضطرابات مناطق الحراك العربي :

تبني اعتداء تيقنتورين كتيبة الموقعين بالدم التي تعتبر جماعة أسسها مختار بالمختار ممن إنتقائهم لتمرسهم وخبرتهم القتالية من كتيبة الملثمين ، وقع الاعتداء بتاريخ 13 يناير 2013 على محطة الغاز الواقعة في أقصى الجنوب الجزائري في منطقة تيقنتورين بولاية إليزي وقد شاركت فيه عناصر إرهابية متعددة الجنسيات (تونس ، ليبيا ، مصر ، مالي ، موريتانيا ، كندا) تحت إمرة إرهابيين جزائريين سعت إلى تفجير المنشأة الغازية بعد اختطاف من بها من عمال أجانب والفرار بهم إلى

1- منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص25.

2- **المرجع نفسه**، ص، ص 39-40.

شمال مالي لغرض مقايضة حكومات بلدانهم ومسؤولوا الشركات بالمال نظير إطلاق سراحهم وهو ما كان من شأنه أن يضع السلطات الجزائرية في حرج وموقف ضعف لعجزها عن تأمين حياة الأجانب على أراضيها كما كان من شأنه أن يسفر عن تداعيات تصل إلى حد المساس بالسيادة الوطنية كمطالبة حكومات الرعايا المختطفين بالسماح لقواتها العسكرية بالتدخل لتحرير الرهائن والوجود الدائم لتأمين حياتهم ومراجعة بنود عقود التعاون والشراكة في قطاع النفط ذي الأهمية الإستراتيجية للاقتصاد الجزائري.

جرى اعتداء في جو مشحون سبقته دعوات دولية لدفع الجزائر إلى التدخل عسكريا في شمال مالي وتونس وليبيا لمطاردة فلول الجماعات الإرهابية ومحاولة الضغط عليها لدفعها للزج بقواتها لتحرير دبلوماسيها الرهائن وهو مالم يكن ليتوافق مع مواقف الجزائر ومبادئها في هذا الخصوص لتعارض ذلك مع منطلقات العقيدة العسكرية الجزائرية وأسسها المستندة إلى الدستور الذي يحدد مجال تدخل القوات المسلحة لحدود الإقليم الوطني

واعتداء تيقنتورين برأي بعض المحللين هو محاولة إلى جعل الجزائر تنخرط بطريقة غير مباشرة في الحرب على مالي واللحاق بدول الحراك العربي وخلق فوضى في المنطقة المغاربية بكاملها[1].

المبحث الثاني : التداعيات الاقتصادية والاجتماعية

1ـ التداعيات الاجتماعية :

1-1. تنامي ظاهرة الاحتجاجات في الجزائر بداية من 2011 تأثرا بالحراك العربي :

شهد شهر جانفي2011 جملة من احتجاجات شعبية وقادت هذه الاحتجاجات أحزاب المعارضة بالإضافة إلى الشبان الجزائريين الذي طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.

أ)ـ الأسباب الغير المباشرة لهذه الاحتجاجات:

ـ الأوضاع المعيشية السيئة :

كالبطالة وغلاء المعيشة والسكن وارتفاع أسعار المواد الغذائية حيث يبلغ معدل البطالة في الجزائر التي بلغ عدد سكانها في ذلك الوقت 35 مليون نسمة نحو 10% حسب الأرقام الرسمية غير أن منظمات مستقلة تقدر النسبة بحوالي 25% وكانت الجزائر قد أعلنت أن ميزانها التجاري حقق خلال 11 شهرا الأخيرة فائضا بلغ 83،14 مليار دولار مقابل 68،4 مليارات في المدة نفسها من العام

1- يسرى أوشريف ، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، (ص- ص) (188-214).

الماضي، ويبلغ الراتب الأدنى للحد المضمون بالجزائر 15 الف دينار أي 200 دولار بالنسبة للموظفين في حين ينام البلد على احتياطي صرف يقدر بـ 155 مليار دولار حسب تصريحات مسؤولين حكوميين وتقول منظمات غير حكومية إن أكثر من ثلثي الجزائريين يعيشون تحت خط فقر[1].

ب)_ الأسباب المباشرة للاحتجاجات:

- اندلاع الحراك الشعبي في تونس في 18ديسمبر2010احتجاجا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة وتضامنا مع (محمد البوعزيزي) الذي أضرم النار في نفسه واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي الذي حكم البلاد لمدة 23 عاما بقبضة من حديد
- اندلاع ثورة يناير في مصر والتي تأثرت بالحراك الشعبي التونسي واستطاعت هذه الثورة في 11 فيفري 2011 إسقاط أقوى أنظمة العربية وهو نظام حسني مبارك خلال 18 يوما من اندلاعها، هذا النجاح الذي حققه الحراك في كل من تونس ومصر أظهر أن قوة الشعب العربي تكمن في تظاهره وخروجه إلى الشارع وان الجيش هو القوة المساندة للشعب وليس آداه لدى النظام لقمع الشعب كما أضاء ذلك الحراك الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على تغير الأنظمة الجاثمة عليه وتحقيق تطلعاته[2].

وهذه بعض من الأمثلة على الإحتجاجات في العديد من الولايات :

جدول رقم01: الإحتجاجات في العديد من الولايات

الولاية	تاريخ الإحتجاجات	الأسباب
تيبازة . عنابة . الطارف . ورقلة	05 _01_2011	البطالة
أحياء مختلفة من الجزائر العاصمة	06 _01_2011 07 _01_2011 08 _01_2011 09 _01_2011 13 _01_2011	الغلاء الفاحش للأسعار
تيزي وزو	01 _02_2011	
غرداية	11 _02_2011	المطالبة بالعدالة

المصدر_: نور الدين بكيس، **مرجع سابق**، ص **87**.

1- نور الدين بكيس، **مرجع سابق**، ص 88.

2- **المرجع نفسه**، ص 89.

ـ تنامي ظاهرة البوعزيزي في المجتمع الجزائري بداية (ظاهرة حرق الذات):

حيث قام عدة مواطنين بإشعال النار في أنفسهم بشكل منفصل احتجاجا على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية المزرية، وهذا الجدول يوضح بعض الإحصائيات التي تم رصدها لظاهرة البوعزيزي في الجزائر في بعض المناطق :

جدول رقم 02: ظاهرة البوعزيزي في المجتمع الجزائري

الإســـم واللقـــب	المـــكـــان	التاريـــــخ
محسن بوطرفيف	بوخضرة	15جانفي2011
عويشية محمد	برج منايل	15جانفي2011
بوبكر بويدن	جيجل	15جانفي2011
معامير لطفي	الوادي	16جانفي2011
سنوسي توات	مستغانم	16جانفي2011
كريم بنديين	دلس	18جانفي2011
مواطن كهل مع إبنه	الجزائر العاصمة	28فيفري 2011
مواطن شاب	الشلف	28فيفري 2011
مواطن شاب مع طفليه	سطيف	28فيفري 2011

المصدر: نور الدين بكيس، **مرجع سابق**، ص87.

وذلك تقليدا للبوعزيزي الذي أشعل النار في نفسه تعبيرا على السخط والظلم والفقر الذي كان يعيشه، كما كانت 17عائلة جزائرية في حي ديار الشمس بالجزائر العاصمة قد هددت بالانتحار الجماعي إذا رفضت السلطات الاستجابة لمطالبها المتمثلة في توزيع عادل لشقق سكنية من المقرر أن ترحل إليها ورفضت العائلات مغادرة حي ديار الشمس إلى المساكن المقترحة عليها بسبب ما تسميه التلاعب بعملية الترحيل واحتجاجا منها أيضا على مساحة الشقق الجديدة.

وقد أطلق بعض علماء الاجتماع والكتاب الصحفيون اسم ظاهرة البوعزيزي على الحوادث المتكررة في الوطن العربي والتي يحرف فيها المحتجون أنفسهم تقليدا (لمحمد البوعزيزي) احتجاجا على البطالة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة وقد شملت هذه الظاهرة عدة دول عربية[1].

1- نور الدين بكيس، **مرجع سابق**، ص 98.

2ـ التداعيات الاقتصادية :

2-1.تراجع أسعار المحروقات:

دفعت الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الجزائر جراء الأزمة العالمية والاضطرابات في الدول العربية إلى تراجع في أسعار المحروقات المدخول الوحيد للاقتصاد الجزائري مما حتم تبني العديد من التدابير الاستثنائية نذكر منها:

- الاستغناء أول مرة منذ سنوات في قانون المالية اعتماد ميزانية تكمليه وذلك في عام 2016.
- اعتماد سعر مرجعي في إعداد الميزانية على سعر 50دولار للبرميل النفط.
- زيادات في بعض الرسوم والضرائب لدعم مداخيل الدولة.
- اعتماد سياسة ترشيد النفقات أو ما اصطلح بتسميته بسياسة (التقشف).

2-2. استفحال ظاهرة تزوير العملات:

حيث أنه لايكاد يمر شهر إلا ويتم الكشف عن تفكيك شبكات مختصة في هذا المجال ما بات يؤرق السلطات ويضرب الاقتصاد بشكل كبير، حيث تم ضبط أكثر من 03 ملايين يورو مزورة في سطيف، وكذلك الدينار الجزائري والدولار الأمريكي وغيرها من العملات يمكن لمن أراد الحصول عليها أن يجدها في بعض المناطق بالجزائر والتي تدخل عبر الحدود البرية وحتى البحرية.

ولم تعد ظاهرة التزوير تقتصر على المواطنين العادين فقط فبعد تحول الجزائر إلى منطقة عبور للمهاجرين من دول الحراك العربي وحتى الأفارقة أضحى هؤلاء تجار العملة المزورة بل وحتى الوثائق الرسمية وجوازات السفر الجزائرية والأوربية وحسب معلومات من مصدر بالمديرية العامة للأمن الوطني فإن عدد الأوراق المالية التي تم حجزها سنة 2018 فاق 60الف ورقة من مختلف العملات في مقدمتها الدينار و اليورو الأوربي والدولار الأمريكي، والولايات التي تنشط فيها هذه التجارة المدمرة للاقتصاد الوطني هي (تبسة، وسوق هراس) الحدودية للدولة تونس، بالإضافة إلى تلمسان وسطيف والبليدة وفي الحدود الليبية.

2-3.انخفاض صادرات النفط والغاز الجزائري في النصف الأول من سنة 2013 :

حيث بدأت الجزائر في 2010 بتنفيذ خطة خماسية تكلفتها 286 مليار دولار لتحديث البنية الأساسية ومعالجة مشكلات اجتماعية منها البطالة ' ونقص السكن وهي المطالب التي جاء بها الحراك العربي ولكن الفائض التجاري انخفض بنسبة 45% إلى 56،7 مليار دولار مما حال دون تحقيق المخطط ، وقال وزير الطاقة والمعادن (يوسف يوسفي):

أنه يجري تهريب مايزيد عن 1.5مليار لتر من الوقود سنويا والتي تذهب في الأساس إلى تونس والمغرب[1] .

1- لميرة قروف ، **مرجع سابق**، (ص- ص) (27،23).

خلاصة واستنتاجات:

تعتبر منطقتي الساحل الإفريقي والحدود المغاربية هم الامتدادين الجيوسياسيان اللذان تنفتح عليهما الجزائر بجغرافيتها الطبيعية وظهر ذلك خاصة مع الحراك العربي وإفرازات الثورة الليبية بالأساس يبقى من الضروري التنسيق الأمني بين الدول التي تشهد تصاعدا إرهابيا وبين جيرانها من الدول العربية كـ (مصر، تونس، ليبيا) والجزائر لأجل تأمين الحدود الإقليمية وفرض الرقابة المشددة على حركة الأفراد والسلع كما يبقى من الضروري كذلك إقامة الفواصل وخطوط التماس بين الإسلام السياسي وبين التشدد الديني السلفي الجهادي وهناك العديد من التداعيات للحراك غير التي تم سردها نوجزها فيما يلي:

- الصراع داخل الدولة الواحدة كما حدث في كل من ليبيا والنيجر ومالي وانتشار الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والأسلحة والبحث عن سوق لتسويقها واختراق الحدود وكانت الجزائر أحسن خيار وتهديد الأمن الحدودي للجزائر؛
- ضعف وعدم استقرار الدول المجاورة وظهر ذلك منذ بداية الحراك العربية وعدم القدرة على السيطرة على الوضع ودخول في فوضى السلاح وتعطل كل المصالح الداخلية والخارجية وخاصة العجلة الاقتصادية وتكبد العديد من المستثمرين والشركات الخسائر بالمليارات وأكيد الجزائر تعتبر أحد أهم المتعاملين الاقتصاديين في تلك المنطقة؛
- حالة التأهب في إقليم الصحراء الغربية وخوف الجزائر من انتشار المليشيات المسلحة وتقوية الجماعات الإرهابية في المنطقة؛
- مشكلة اللاجئين؛
- تنامي ظاهرة الإرهابيين في المنطقة والانفلات الأمني وانتشار السلاح بشكل عشوائي خاصة في ليبيا التي أصبح السلاح فيها يباع كالخبز؛
- ازدياد فاتورة استيراد السلاح فالجزائر تحتل المرتبة الأول وخاصة بعد الحراك العربي تخوفا من انفلات أمني؛
- انخفاض أسعار البترول المصدر الأول لصادرات الجزائر أدى إلى حدوث عجز في الميزان التجاري منذ سنة 2015.

الفصل الثالث :
مسار سير الإصلاحات في الجزائر

لقد كانت للتداعيات وخاصة تلك المتعلقة بالاحتجاجات بشقها الاجتماعي بجعل صناع القرار يقومون بسيل من الإصلاحات باشرتها الرئاسة لإرضاء شارع الساخط على وضعه المعيشي والمفارقة أن القرارات التي صدرت في شهر واحد بضغط تلك التداعيات لم تشهدها الجزائر منذ تاريخ وصول بوتفليقة إلى الرئاسة 1999 الذي خرج في 15أفريل2011 وأتى بمجموعة من الإصلاحات وهذا ما سوف نفصل فيه في الفصل المتعلق بمجمل الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ بداية الحراك العربي.

المبحث الأول : الإصلاحات السياسية والاجتماعية

1.الإصلاحات السياسية والاجتماعية

جاءت الإصلاحات السياسية في الجزائر تجسيدا للخطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في 15/04/2011 أي بعد الحراك العربي والذي شكل ضغط وغير مسبوق كبيرا على الحكومة الجزائرية غير مسبوق فقد تأثر الشارع الجزائري بالحراك بشكل مباشر فكانت العديد من الاحتجاجات المطالبة بالتغير والإصلاح من النظام السياسي تبني العديد من الإصلاحات لسد الطريق أمام الثوران الشعبي المتزايد ومن تلك الإصلاحات نذكر[1]:

1-1. إصلاح القانون المتعلق بالأحزاب السياسية (12_04)

صدر هذا القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية بهدف التمثيل الأوسع لمختلف شرائح المجتمع وفتح المجال للمشاركة السياسية ومحاربة كل أشكال التهميش والهيمنة السياسية وكذلك إشباع رغبة الشارع المتأجج ولتفادي استغلال المعارضة والرفع من معدل الاحتجاجات كم حدث في دول الحراك وأهم المواد المجسدة للإصلاحات تلخصت في المواد (18 و 73)[2].

1-2. إصلاح القانون المتعلق بالانتخابات (12_01)

تعتبر الانتخابات هي الآلية والوسيلة الأولى التي من خلالها يتم رسم معالم الديمقراطية والدروس المستخلصة من الحراك العربي هو فقدان الثقة المتراكم للعملية الانتخابية التي تؤدي دائما إلى نفس الأشخاص والتي دائما تنعت بأنها مزورة وغير ديمقراطية فكان لازما على النظام السياسي الجزائري تعميق العمل الديمقراطي من خلال تعديل قانون الانتخابات وذلك من خلال إحداث لجنة وطنية للإشراف على الانتخابات وتشكل حصريا من قضاة معينين من قبل رئيس الجمهورية حسب المادة 168 لمنع التزوير والتلاعب بنتائج الانتخابات، وكذلك رفع عدد نواب الغرفة السفلى للبرلمان من 389

1 -ج.ج.د.شقانون رقم 12_01 مؤرخ في 12جانفي 2012يتعلق بنظام الانتخابات، **الجريدة الرسمية**، (العدد 01)، المؤرخة في 14 جانفي 2012، ص، ص 33- 34.

2- إسلام نزيه سعيد أبو عون، **مرجع سابق**، (ص- ص) (14-37).

إلى 462 مقعدا من خلال المادة 90 وتقريب المواطن إلى البرلمان من خلال رفع عدد ممثليه وتوصيل مشاكله ومشاغله للصناع القرار[1].

1-3. إصلاح القانون المتعلق بتوسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة (12_ 03)

الملاحظ في الحراك العربي هو خروج العنصر النسوي وبشكل كبير خاصة في تونس وكذلك مصر إلى الشارع جنبا إلى جنب أمام الرجل والمطالبة بالتغير، فجاء التعديل القانوني في الجزائر 12-03 المتعلق بتوسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة وفرض تمثيل المرأة في القوائم الانتخابية بحيث تحتوي أي قائمة ترشيح للانتخابات التشريعية امرأة واحدة على الأقل في الدائرة الانتخابية التي تضم أربع مقاعد وأن لا يقل عدد المترشحات في القائمة الواحدة على تلك المقاعد في الدوائر الانتخابية التي تضم 05 مقاعدا وأكثر وتزداد هذه النسبة إلى النصف على الأقل لمقاعد الحالية الوطنية بالخارج وكان هذا التعديل بوابة لدخول 145 امرأة جزائرية إلى سدة البرلمان وكان له الأثر البالغ في تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية.

1-4. إصلاح القانون المتعلق بالإعلام (12 _ 05):

المتتبعين للحراك العربي يقولون أنه كان لمواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الدور الكبير في تأجيج وتوجيه الحراك بشكل جبهات مع أو ضد وفي الجزائر لطالما طالبت المعارضة بالرفع من سقف حرية التعبير والصحافة وتوسيع المجال للقنوات الخاصة ليتلأم مع النظام التعددي وترسيخ الاحترافية للزيادة من كفاءة الإعلام ولذلك تم صياغة القانون العضوي المتعلق بالإعلام ، ليواكب سياسية الانفتاح المتبنى من طرف السلطة وتلبية رغبة المعارضة وإنشاء فتح الفضاء للمواطنين للتعبير عن آرائهم ومشاكلهم و أكد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على تثمين حرية الصحافة وتوسيع الفضاء الإعلامي العمومي وإعادة النظر في السياسة الإعلامية العمومية التي تواجه تحدي كبير من طرف القنوات الإعلامية الفضائية وتحديث المجال الإعلامي الوطني ليتلأم مع النظام التعددي وترسيخ الاحترافية وزيادة من كفاءة الإعلام ولذلك تم صياغة مشروع القانون العضوي المتعلق بالإعلام[2].

لوضع ضمانات لتجسيد حرية الصحافة كما يتضمن القانون العضوي للإعلام النص على إنشاء لجنة مستقلة من الخبراء الجزائريين في مجال الإعلام السمعي البصري والاتصال والإعلام ونجد ذلك في:

1- ج.ج.د.ش قانون رقم 03_12 مؤرخ في 12 جانفي 2012 يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، **الجريدة الرسمية**، العدد الأول، بتاريخ 14 يناير 2012.

2 - ج.ج.د.ش قانون العضوي 12_ 05 مؤرخ في 12جانفي 2012المتعلق بالإعلام، **الجريدة الرسمية**، العدد الأول، بتاريخ 14 يناير 2012.

المادة 40 التي تنص على أنه:

تنشأ سلطة ضبط الصحافة المكتوبة وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

1-5. إصلاح القانون العضوي لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية (12. 02)

من مخرجات الممارسة الانتخابية في الجزائر ظهور طبقة جديدة من المنتخبين الذين يستغلون عهداتهم لتحقيق مكاسب شخصية وبالرغم من تنصيص قانون الانتخابات على عدد من حالات التنافي إلا أن ذلك لم يكن كافيا ، فتم إصدار هذا القانون لتحديد حالات التنافي بدقة.

المادة 03 :

1-6. قانون إلغاء حالة الطوارئ

سبق خطاب الرئيس وإعلان مشروع الإصلاح السياسي دعوته الحكومة الجزائرية مطلع شهر أفريل2011 إلى إلغاء حالة الطوارئ في البلاد وتعويضها بقانون لمكافحة الإرهاب وذلك لإتاحة فرصة التظاهر السلمي للمواطنين وإلغاء كل مظاهر التضيق السلطوي على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني[1].

1-7. إصلاح القانون العضوية المتعلق بالجمعيات (12_06)

يعتبر المجتمع المدني هو حلقة الوصل بين النظام السياسي والمواطن وورقة ضغط ذات حدين إما استعمالها للتأثير على الرأي العام أو العكس لدفع السلطة بتقديم إصلاحات وفي تونس ومصر ساهمت جمعيات المجتمع المدني في تأطير الحراك وتنظيمه بشكل كبير ولذا تبنت الجزائر في جميع دساتيرها الحق في إنشاء الجمعيات ، وهنا سعى القانون العضوي المتعلق بالجمعيات إلى تكريس هذا الحق الذي يدخل ضمن العديد من البنود والاتفاقيات التي وقعت عليها الجزائر ، وقد شهدت القوانين المتعلقة بالجمعيات تطور كبير بعد الانفتاح السياسي التي شهدته البلاد في الدول العربية المجاورة ، وقد سارع النظام الجزائري إلى تعديل هذا القانون المتعلق بالجمعيات وانبثق عن هذا القانون ما يلي :

يجب على الأشخاص الطبعين الذين بإمكانهم تأسيس جمعية وإدارتها وتسييرها أن يكونوا

- بالغين سن 18 سنة فما فوق
- من جنسية جزائرية

متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية غير محكوم عليهم بجناية ، أو جنحة تتنافى مع مجال نشاط الجمعية حسب نص **المادة 04 منه.**

وتؤسس الجمعية بحرية من قبل أعضائها المؤسسين يجتمع هؤلاء في جمعية عامة تأسيسية تثبت بموجب محضر اجتماع يحرره محضر قضائي يكون عدد الأعضاء المؤسسين كالآتي :

1 – ج.ج.د.ش القانون العضوي12_ 02 لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية، **الجريدة الرسمية**، العدد الأول، الموافق ل 12 يناير 2012، ص 17.

- عشرة10 أعضاء بالنسبة للجمعيات البلدية.
- خمسة عشر 15 عضو بالنسبة للجمعيات، منبثقين عن بلديتين 02 على الأقل.
- واحد وعشرون 21عضوا بالنسبة للجمعيات مابين الولايات، منبثقين على03 ولايات على الأقل.

خمسة وعشرون 25 عضوا بالنسبة للجمعيات الوطنية، منبثقين عن 12 ولاية على الأقل وهذا ما ذكر في المادة يجب أن تتضمن القوانين الأساسية للجمعيات ما يأتي

- هدف الجمعية وتسميتها ومقرها؛
- نمط التنظيم ومجال الاختصاص الإقليمي
- حقوق وواجبات الأعضاء
- شروط وكيفية انخراط الأعضاء وانسحابهم ونشاطهم وإقصائهم
- الشروط المرتبطة بحق التصويت
- قواعد وكيفيات تعين المندوبين في الجمعيات العامة
- دور الجمعية العامة والهيأة التنفيذية ونمط تسيرها
- طريقة الانتخاب وتحديد الهيأة التنفيذية ومدة عهدتهم
- قواعد وإجراءات دراسة تقارير نشاط الجمعية والمصادقة عليها
- قواعد وإجراءات متعلقة بتعديل القوانين الأساسية
- جرد أملاك المحاسبة من قبل محضر قضائي في حالة نزاع قضائي

وبعد كل هذا يخضع تأسيس الجمعية إلى تصريح تأسيس وتسليم وصل التسجيل ويتم إيداع التصريح التأسيسي إلى:

- المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للجمعيات البلدية
- الولاية بالنسبة للجمعيات البلدية
- وزارة الداخلية بالنسبة للجمعيات الوطنية[1].

وتماشيا مع الإصلاحات السياسية جاء دستور 2016 ليكرس مجمل تلك الإصلاحات والتي كانت أهمها

1-8.<u>التدأول السلمي على السلطة :</u>

هي إحدى أهم الأسباب التي قام من أجلها الحراك العربي , وهو إحتكار السلطة من طرف نفس الأشخاص للسنوات طويلة ولتفادي ذلك جاء التعديل الدستوري 2016 في الجزائر من خلال المادة 77 منه وذلك بأن تكون العهدة الرئاسية 05 سنوات قابلة للتجديد مدة واحدة.

1- دستور الجزائر 2016، **<u>الجريدة الرسمية</u>**، العدد 14، الصادر في 07 مارس 2016، (ص- ص) (6-10-17-29).

2. تجسيد استقلالية القضاء :

حيث جاء التعديل الدستوري 2016 بإصلاحات كبيرة , وغير مسبوقة للمؤسسة القضائية وللقضاء بصفة عامة حيث نصت المادة 156 في فقرتها الثانية أن رئيس الجمهورية هو الضامن لاستقلالية السلطة القضائية، كما أضافت المادة 160 سندا قانونيا حيث ضمن القانون التقاضي على درجتين في المسائل الجزائية وحدد كيفيات تطبيقها كما تم معالجة الأوامر القضائية بأن ضمنها المشرع أن تكون معللة كما يعاقب القانون كل من يعرقل تنفيذ حكم قضائي المادة 163، كما نصت المادة 166تعديلا جديدا يتعلق بمسألة حماية القاضي حيث أنه يحق للقاضي، أن يخطر عن أي تدخل في سير العدالة كما يجب أن يتفادى أي موقف من شأنه المساس بنزاهته.

- **حماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية:**

حيث ينص الدستور الجديد على ضمان حماية الحقوق الفردية والجماعية وذلك من خلال حرية ممارسة العبادة، وأيضا لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة وحرمة شرفه أيضا.

حق المواطن في الثقافة للمواطن مضمون وتظهر كل هذه الحقوق من خلال المواد (39_38_36) من الدستور ، ويعتبر هذا التعديل من أهم التعديلات لتفادي حراك كالذي حدث في الدول المجاورة التي كان فيها الحراك بسبب التهميش والتضيق في الحريات الفردية والجماعية.

- **عدم ازدواجية الجنسية للمسؤولين في السلطة :**

تنص المادة 51 من الدستور الجزائري 2016 على التمتع بالجنسية الجزائرية دون سواها شرط لتولي المسؤوليات العليا في الدولة والوظائف السياسية

- **تكريس اللغة الأمازيغية :**

تمازيغت هي لغة وطنية رسمية، وتعمل الدولة هنا على ترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني.

دسترة مؤسسات وهيئات وطنية واستحداث أخرى :

إن الهدف من دسترة المؤسسات الوطنية هو تدعيم الديناميكية في مختلف القطاعات حيث يضمن دستور 2016 على دسترة عدد من المؤسسات والهيئات الوطنية واستحداث أخرى وتنص المادة الإقليمية والمرافق العمومية ويساهم في تطوير الحكم الراشد والشفافية في تسيير أموال العمومية[1]،وذلك حسب نص المادة 03.

1- حنان يحياوي ، التحولات السياسية في الدول العربية وتأثيرها على الإصلاح السياسي في الجزائر (2011_2016) ، مذكرة معدة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص السياسيات العامة والتنمية، جامعة زيان عاشور الجلفة، سنة 2016، (ص-ص) (5- 9).

المبحث الثاني : الإصلاحات الاقتصادية والإدارية

1.الإصلاحات الإدارية :

كرست الجزائر إصلاحات في النظام الإداري وخاصة للجماعات المحلية باعتبارها الأقرب للمواطن البسيط ومن جراء ضعف التسيير على مستوى البلدية والولاية وخاصة فيما يتعلق بمجالسها المنتخبة وفشل بعض الآليات القانونية الواردة في القوانين السابقة قام المشرع بالتعديلات والإصلاحات الضرورية على قوانين الجماعات المحلية كقاعدتين أساسيتين لتسير متطلبات المجتمع المحلي وهذا مافرض على المشرع ضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة تتماشى مع الظروف الراهنة الأمر الذي دفع بعجلة الإصلاحات على المستوى المحلي وذلك بإصدار قانون البلدية (10_11) وقانون الولاية (0712_) وسنحأول تفصيلهما فيما يلي :

1-1. قانون البلدية (10_11)

وأهم الإصلاحات التي جاء بها :

- هيئات البلدية[1].

تتكون البلدية من ثلاث هيئات ' هيئة المداولة ممثلة في المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية يرأسها المجلس الشعبي البلدي وإدارة ينشطها الأمين العام تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي حيث نجد هذه الإدارة ضمن الإصلاحات التي جاء بها القانون وأبز هذه الهيئات هي :

ـ المجلس الشعبي البلدي:

تشكل المجلس حسب المادة 79 من القانون العضوي 12_01 المتعلق بالانتخابات فيما يلي :

- 13 عضو في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة[2].
- 15 عضو في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 و 20.000 نسمة.
- 19 عضو في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 20.100 و 50.000 نسمة
- 33 عضو في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 100.100 و 200.000 نسمة
- 43 عضو في البلديات التي يساوي عدد سكانها أو يفوق 200.000 نسمة
- من خلال المادة هذه نجد أنه تم زيادة وتكثيف أعضاء المجلس الشعبي البلدي ورفع من حصة كل مجلس مراعيا في ذلك التعداد السكاني لكل بلدية.

1 –ج.ج.د.ش قانون رقم 10_11 المؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية، **مرجع سابق**، ص 17.

2 – خالد يحياوي ، صناد فواز، الإصلاح المحلي في الجزائر بين الإنجازات والإخفاقات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون الجماعات المحلية والهيئات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون العام، جامعة عبد الرحمان ميرة ،بجاية، 2017، (ص– ص) (32 –58)

ـ اللجان الدائمة للمجلس :

طبقا لما جاء به قانون البلدية الجديد يشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضاءه لجان دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه ويتم تحديد عدد اللجان الدائمة كما يلي:

- ثلاث لجان بالنسبة للبلديات التي يبلغ عدد سكانها 20.000 نسمة أو أقل
- أربعة لجان بالنسبة للبلديات التي يبلغ عدد سكانها مابين20.100 و 50.000 نسمة
- خمسة لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها مابين50.100 إلى 100.000 نسمة
- ست لجان بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة

وتشكل اللجان الدائمة بمداولة مصادق عليها بأغلب أعضاء المجلس الشعبي البلدي بناءا على اقتراح من رئيسه وتقوم اللجنة بإعداد نظامها الداخلي ويعرضه على المجلس للمصادقة عليه من أجل تعميم مبدأ المشاركة والتداول على مستوى هياكل المجلس البلدي لما يتماشى مع دمقرطة الإدارة[1].

ـ اللجان الخاصة :

إلى جانب اللجان الدائمة للمجلس الشعبي البلدي أجاز قانون البلدية إنشاء لجان خاصة بذات الكيفية بالنسبة للجان الدائمة وذلك طبقا لنص المادة 33

أي أنها هي الأخرى تشكل عن طريق مداولة بناءا على اقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي

ـ نظام المداولات :

من خلال المادة 53 من القانون التي تنص أنه يجب تجرى وتحرر مداولات وأشغال المجلس الشعبي البلدي باللغة العربية ويتخذ القرار خلال المداولة بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح صوت الرئيس ويجب أن توقع المداولات أثناء الجلسة من جميع الأعضاء وتسجل حسب ترتيبها الزمني في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من رئيس الحكومة المختصة إقليميا حسب المادة 55 من القانون 10_11.

يودع رئيس المجلس الشعبي البلدي المداولات في أجل ثمانية أيام لدى الوالي مقابل وصل استلام تصبح المدأولات المجلس الشعبي البلدي قابلة للتنفيذ بقوة القانون بعد واحد وعشرون يوما من تاريخ إيداعها في الولاية[2] .

ـــــ صلاحيات البلدية ـــــ

تمارس البلدية صلاحياتها عن طريق مجلسها الشعبي في المجالات المخولة لها بموجب القانون تمس جوانب مختلفة من شوؤن الإقليم وأهمها :

1 – ج.ج.د.ش قانون رقم 10_11 المؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية، **مرجع سابق**، ص 18.

2 – ج.ج.د.ش قانون رقم 12_07 المؤرخ في 21 فيفري 2012المتعلق بالولاية، **الجريدة الرسمية**، العدد 12، الصادرة في 2012/02/29.

ـ في مجال التنمية والتهيئة : وفقا للمادة 108و107

نجد أنه خولت للمجالس صلاحية إعداد مخططها التنموي لعهدتها في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم ويتم تنفيذ هذه المخططات على المدى القصير والمتوسط والطويل وذلك بالتنسيق مع برامج الحكومة ومخطط الولاية كما تتولى أيضا البلدية في المشاركة في الإجراءات المتعلقة بعملية التهيئة العمرانية وفقا للنصوص القانونية والتنظيمية خاصة النصوص المتعلقة بالتشريعات العقارية حيث تبدي آراءها بشأن المشاريع القطاعية المتعلقة بحماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء كما تخضع إقامة أي مشروع يندرج في إطار البرنامج القطاعية للتنمية إلى الرأي المسبق في المجلس الشعبي البلدي.

ـــ في مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز:

تتكفل البلدية بكل الأعمال المتعلقة بأشغال تهيئة الهياكل القاعدية والأجهزة الخاصة بالشبكات التابعة لها وتعمل على إنشاء المساحات المخصصة لاحتضان النشاطات الإنتاجية كما تسهر على مراقبة احترام تخصصات الأراضي وقواعد استعمالها حيث تسهر على الرقابة الدائمة لشروط البناء المحددة في القوانين والتنظيمات المعمول بها .

ـ في مجال التربية والحماية الاجتماعية والنشاطات الثقافية:

من خلال المادة 122 أعطى المشرع للبلدية سلطة للقيام بكل إجراء قصد إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية وضمان صيانتها وإنجاز وتسير المطاعم المدرسية والعمل على ضمان توفير وسائل النقل ، كما تعمل البلدية على توفير مواقف للطفولة من حدائق ومرافق للتعليم الحضاري وتساهم أيضا على المحافظة على الأجهزة المكلفة بالتنمية الثقافية والرياضة وتقوم بإنجاز المراكز الثقافية عبر إقليمها إضافة إلى تشجيع حركات الجمعيات في هذا المجال.

ـــــ في مجال النظافة وحفظ الصحة والطرقات[1]:

تتكفل البلدية بإنجاز مراكز صحية وقاعات العلاج وصيانتها وفقا للاحتياجات المحلية بما يتعين تحسين شروط الحياة الملائمة كما تسعى إلى الاستفادة من بعض الطرقات التي أصبحت لها أهمية جهوية بل وحتى وطنية لكي تسمح بدعم قاعدة الإصلاح المحلي وتقوم أيضا لصيانة الطرقات الرامية إلى فك العزلة إما فيما يخص مجال نظافة المحيط أين تتكفل البلدية بالعديد من الإجراءات متمثلة في جمع النفايات ونقلها ومعالجتها والحفاظ على الأماكن والمؤسسات المستقبلية للجمهور.

1 – خالد يحياوي ، صناد فواز، **مرجع سابق**، (ص– ص) (20، 26).

ـ الأمين العام للبلدية:

أهم ما جاء القانون الجديد هو إدخال منصب الأمين العام ضمن الأجهزة المسيرة للبلدية باعتباره هيئة من هيئات البلدية وهذا ما تم تكريسه في نص المادة 15 أيضا في نص المادة 129 من قانون البلدية التي حددت مهام الأمين العام حيث يتولى ما يلي :

- ضمان تحضير المجلس الشعبي البلدي
- تنشيط وتنسيق المصالح الإدارية والتقنية للبلدية.
- ضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة بتطبيق المداولات المتضمنة الهيكل التنظيمي ومخطط بسير المستخدمين المنصوص عليه في المادة 129 من نفس القانون.
- إعداد محضر تسليم واستلام المهام المنصوص عليها في القانون .
- يتلقى التفويض بالإمضاء من رئيس المجلس الشعبي البلدي قصد الإمضاء على كافة الوثائق المتعلقة بالتسيير الإداري والتقني للبلدية.

مثل ما شهد قانون البلدية إصلاح كذلك مس قانون الولاية إصلاحات عميقة وذلك على إثر قانون 12_07 الذي جاء بجملة من الإصلاحات أبرزها تحديد الهيئات المكونة للولاية وبعض الأحكام التنظيمية.

1-2.قانون الولاية :

- هيئات الولاية: [1]

طبقا لما جاء به القانون نجد أن الولاية تتكوم من (03) هيئات هيئة ممثلة في المجلس الشعبي الولائي، الوالي وإدارة تحت سلطة الوالي وكل هذا سنفصله على النحو التالي :

- المجلس الشعبي الولائي :

يعتبر المجلس الشعبي الولائي هيئة أساسية وحتمية في تشكيل وسير إدارة الولاية بحيث أنه يتم الإشراف على إدارة شؤون الولاية مجلس منتخب وهو عبارة عن هيئة مداولة وهو ما سنتأوله فيما يلي :

- عدد أعضاء المجلس الشعبي الولائي :

إن عدد أعضاء المجلس الشعبي الولائي طبقا للقانون الجديد المتعلق بنظام الانتخابات يكون بالشكل التالي :

- 35 عضوا في الولايات التي يقل عدد سكانها 250.000 نسمة
- 39عضوا في الولايات التي يقل عدد سكانها 250.100 و 650.000 نسمة
- 43 عضوا في الولايات التي يقل عدد سكانها 650.000 و 950.000 نسمة
- 47 عضوا في الولايات التي يقل عدد سكانها 950.000 و 1.150.000 نسمة

1 – نسيمة مجاهد لعرج و طويطي مصطفى، «إستراتيجية إقامة الحكومة»، مقالة، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات الإلكترونية المحاولة الجزائرية.**

- 51 عضوا في الولايات التي يقل عدد سكانها 1.150.000 و 1.250.000 نسمة
- 55 عضوا في الولايات التي يفوق عدد سكانها 1.250.000 نسمة

اللجان الدائمة :

لقد جاء الولاية الجديد أكثر ضبطا للجان الدائمة للمجلس الشعبي الولائي وبذلك نصت المادة 33 منه على اللجان الدائمة والتفصيل من حيث موضوع اختصاصها مقارنة بالقانون 90__9 المتعلق بالولاية1.

وتتشكل هذه اللجان بموجب اقتراح من رئيس المجلس الشعبي الولائي أو أغلبية المطلقة من الأعضاء الذي يعرض على المداولة وتعد اللجنة نظامها الداخلي وتعرضه للمجلس للمصادقة عليه ويتولى رئاسة كل لجنة عضو من المجلس الشعبي الولائي منتخب.

اللجان الخاصة :

يتم إنشاء لجان خاصة عن طريق المجلس الشعبي الولائي والتي تتشكل بناءا على اقتراح من رئيس المجلس الشعبي الولائي بواسطة مداولة يصادق عليها أغلبية أعضاء ه وتقدم اللجنة نتائج أعمالها لرئيس المجلس الشعبي الولائي وأجاز المشرع لهذه اللجان دعوة أي شخص يمكنه تقديم معلومات مفيدة لأشغال أي لجنة وهذا ما نصت عليه المادة 34من القانون الجديد

دورات المجلس الشعبي الولائي :

تتمثل الإصلاحات التي جاء بها قانون الولاية بخصوص دورات المجلس الشعبي الولائي في نص المادة 15التي بينت لنا أنه في حالة كارثة طبيعية أو تكنولوجية يجتمع المجلس الشعبي الولائي بقوة القانون حيث نجد أن المشرع ألزم المجلس الشعبي الولائي بالانعقاد في الظروف الاستثنائية وفي الكوارث الطبيعية وغيرها من الظروف الطارئة كما نجد أيضا أن المادة 64 من هذا القانون حملت جديدا فيما يخص غياب رئيس المجلس الشعبي في دورتين عاديتين دون مبرر عذر غير مقبول فإنه يكون في وضعية التخلي عن العهدة بعد مداولة المجلس، أما فيما يخص مكان إنعقاد المجلس لدوراته نصت المادة 22 من قانون الولاية الجديد أن المجلس يعقد مختلف دوراته في المقرات المخصصة لذلك وفي حالة وجود قوة تحول دون ذلك يمكن للمجلس أن يجتمع في مكان أخر داخل إقليم الولاية بعد التشأور مع الوالي وهذا طبقا لنص المادة 23 من قانون الولاية.

صلاحيات المجلس الشعبي الولائي :

لقد حدد القانون 12_7 صلاحيات المجلس الشعبي الولائي في المواد 73 إلى 101 أهم الصلاحيات والتي تتمثل في :

- في مجال السكن :

1 –ج.ج.د.ش قانون رقم 12_07 المؤرخ في 21فيفري 2012المتعلق بالولاية، **مرجع سابق**، ص 11.

نص القانون على صلاحيات واسعة في مجال السكن حيث ساهم المجلس في إنجاز برامج السكن ويساهم أيضا في التنسيق مع البلديات ومع المصالح التقنية في وضع برامج للقضاء على السكن الهش ومحاربته

- في مجال التنمية الاقتصادية والهياكل القاعدية :

يقوم المجلس بإعداد مخطط التنمية على المدى المتوسط للولاية في المجال الاقتصادي أين يحدد فيه الأهداف المسطرة ويبين

فيه وسائل الدولة وبرامج التنمية التابعة لسائر البلديات التابعة للولاية وصيانتها.

- في المجال الاجتماعي والثقافي:

نصت المواد من 93 إلى 99 على المهام التي يقوم بها المجلس الشعبي الولائي في هذا المجال والتي تتمثل في تولي المجلس القيام بإنشاء الهياكل الصحية التي تتجأوز قدرات البلدية :

- يقوم المجلس بترقية برامج التشغيل
- يسعى للإنشاء منشآت ثقافية وترفيهية بالتشاور مع البلديات
- يساهم بالتنسيق مع المجالس الشعبية البلدية على مستوى الولاية في كل نشاط

ـــ الوالي :

يعد منصب الوالي من المناصب السامية في الدولة ويعين بمرسوم رئاسي يتخذ في مجلس الوزراء بناءا على تقرير من وزير الداخلية طبقا لنص المادة 78

- صلاحيات الوالي:

لقد عهد المشرع للوالي العديد من الصلاحيات متنوعة منها مايعود إليه بصفته ممثلا للدولة ومنها ما يعود إليه بصفته ممثلا للولاية ومنها أيضا مايعود إليه بصفته هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي.

بصفته ممثلا للدولة:

نصت المادة 110من قانون الولاية على أن الوالي ممثل الدولة على مستوى الولاية وهو مفوض الحكومة ويعتبر حلقة وصل بين الحكومة والولاية وبهذه الصفة فإنه:

يكلف الوالي بالسهر على تنفيذ القوانيين والتنظيمات

يقوم باختصاصات الضبط الإداري والذي يوضح فيه حق الإدارة في فرض قيود على الأفراد وينسق ويراقب نشاط المصالح الغير ممركزة للدولة[1].

يلزم قانونا باتخاذ كل الإجراءات التي يراها مناسبة لتحقيق هدف المحافظة على النظام العام والأمن والسلام والسكينة العمومية يعهد إليه تنفيذ تعليمات مختلف الوزراء على المستوى إقليمية.

1- ج.ج.د.ش قانون رقم 07_12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، **مرجع سابق**، ص 12.

- بصفته:

يمثل الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية وكذا تمثيلها على المستوى القضاء ويمثل الولاية في مختلف التظاهرات الرسمية وذلك استنادا لما جاء في الفقرة الأولى من المادة 105 من القانون الجديد،ويسهر بصفته ممثلا للولاية على تنظيم الهيكلي لهذه الأجهزة ويراقب أعمالها عن طريق سلطة التوجيه ومراقبة أعمال موظفيه عن طريق الأوامر والتعليمات والإرشادات عن طريق الرقابة الموظفين، كما يعد آمر بالصرف على مستوى الولاية مشروع الميزانية ليعرضها على المجلس الشعبي الولائي ويتولى تنفيذها بعد المصادقة عليها من طرف المجلس الشعبي الولائي.

- بصفته هيئة تنفيذية :

يتولى الوالي تنفيذ مدأولات المجلس الشعبي الولائي وهذا ما نصت عليه المادة 102 والمادة 124 من قانون الولاية ويلزم بتقديم تقرير في كل دورة يتضمن تنفيذ مداولة المجلس الشعبي السابقة

يطلع المجلس سنويا على نشاط مصالح الدولة على مستوى الولاية ويزود المجلس بكافة الوثائق والمعلومات بحسن سير أعماله ودوراته

يسهر على إشهار مداولات المجلس ويوجه التعليمات لمختلف المصالح بغرض تنفيذ ما تدأوله حول المجلس[1].

2.عصرنة الإدارة :

شهدت الجزائر إصلاحات في الجانب الإعلامي والتكنولوجي وذلك بالتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية

فصدر مشروع الجزائر الإلكترونية سنة 2013 والذي يعد ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تبنتها الحكومة وذلك في إطار بروز مجتمع العلم والمعرفة الذي يهدف إلى تطبيق نظام إلكتروني متطور شامل وتعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة من خلال تطوير نظام المعلوماتية في الإدارات العمومية في قطاع الاتصال والبنوك مما يجعلها تقدم خدمات متطورة على شبكة الإنترنت لفائدة المواطنين والإدارات والشركات لتصبح وسيلة الاتصال فعالة بين المجتمع المدني والحكومة وسنتطرق إلى خصائص ومبادئ الإدارة الإلكترونية على النحو التالي :

2-1. خصائص الإدارة الإلكترونية:

يقصد بها استخدام تكنولوجيا المعلومات الخاصة تطبيقات الإنترنت المبنية على شبكة المواقع الإلكترونية لدعم وتعزيز وصول المواطنين على الخدمات المقدمة وتكمن خصائص الإدارة الإلكترونية فيما يلي:

1- الزهراء بن خطار و بلحسن مريم، دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية السياسية (2016 _ 1999)، مذكرة للنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، السنة الجامعية 2017_ 2016، (ص- ص) (107، 109).

- توفير التكنولوجيا المعلومات من أجل دعم وبناء الثقة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين.
- إدارة ومراقبة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة ممركزة.
- جمع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة وتقليص سلبيات أو معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات ودمجها.
- زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا وتوفير المعلومات للمستفيدين بصورة فورية.

2-2.مبادئ الإدارة الإلكترونية :

- تحسين الخدمات للمواطنين وهذا بالاهتمام بخدمة المواطن ويتطلب توفير بيئة عمل أحسن و تتوسع فيها المهارات والكفاءات وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- تحقيق التكاليف وذلك من أجل فتح الاستثمار في التكنولوجيا المعلومات من أجل خلق التنافس على الخدمات بأسعار معقولة يؤدي إلى تخفيض التكاليف.
- التركيز على النتائج حيث تهتم الحكومة الإلكترونية بتحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة على أرض الواقع.

3. الإصلاحات الاقتصادية :

3-1.البرنامج الخماسي الثاني (2010_2014)

جاء لإعادة الإعمار وبدأ دعم الاقتصاد سنة 2001 وتواصلت هذه الديناميكية بالبرنامج الخاص سنة 2004-2019 التي صدرت لصالح ولايات الهضاب والجنوب ويستلزم برنامج الاستثمار الذي وضع للفترة الممتدة مابين 2010_ 2014 من النفقات 214،21 مليار دينار لاستكمال المشاريع الكبرى وإنجاز مشاريع جديدة بمبلغ 534،11 مليار دينار.

وقد جاء البرنامج الخماسي 2010-2014 بتخصيص 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال إنشاء ما يقارب 5000 منشأة قاعدية ومليوني وحدة سكنية وكذلك توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد220.000 ريفي بالكهرباء إضافة إلى إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وتحسين مياه الشرب.

أما فيما يخص المجال الرياضي تم إنشاء أكثر من 5000منشأة قاعدية موجهة للشباب والرياضة وفيما يخص برنامج الاستثمارات العمومية تم تخصيص 40% من موارده لتحسين الخدمة العمومية وتطويرها حيث تم تخصيص له أكثر من 31.00 مليار دينار لقطاع الأشغال العمومية وتم تخصيص ما يقارب 1.800مليار دينار جزائري لتحسين إمكانيات والخدمات (12).

وقد قامت الدولة بعدة إصلاحات اقتصادية حيث حققت منها العديد من الإنجازات على مستوى مختلف المجالات المتمثلة فيما يلي :

3-2.محلات الرئيس:

وتؤكد الأرقام الرسمية أنه تم توزيع 106.995 محلا في إطار برنامج تشغيل الشباب أو ما يطلق عليه بتسمية محل لكل بلدية وهو ما يتمثل بنسبة قاربت 88% من البرنامج المنجز فيما استفاد أكثر من 150.102شخص من هذه المحلات من بينهم ما يعادل 31% للعنصر النسوي.

مع العلم أن عدد المحلات التي انتهت بها الأشغال قد بلغت 121.879 محلا منها عاملوا مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و 45.702 لفائدة مشاريع الوكالة الوطنية للقرض المصغر و5.706 استفاد منها حاملو مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وأن 4.043 محل من بين ما تم توزيعه خصص للقضاء على التجارة الفوضوية و 10.285محل للأنشطة التجارية الأخرى فيما تم تخصيص 1.997لاحتضان مصالح عمومية جواريه (13).

3-3.التنمية من خلال البرامج التنموية:

لقد لعبت برامج الاستثمار العمومية التي تبنتها الجزائر دورا مهما في رفع معدلات النمو الاقتصادي بل أصبحت بمثابة داعم أساسي للتنمية الاقتصادية و أساسي للقطاعات الأخرى وفي هذا الصدد نشير إلى قطاع الأشغال العمومية والبناء الذي أخذ حصته على التوالي:

- 142 مليار دينار.
- 600 مليار دينار.
- حوالي 2940 مليار دينار أي بمعدل نمو حوالي 8% في المتوسط خلال الفترة نفسها.

إضافة إلى قطاع الفلاحة من خلال مختلف الدعم بمعدل نمو 3.%6 في المتوسط خلال الفترة نفسها أما فيما يتعلق بقطاع الصناعي فقد سجل نسبة نمو ضعيفة في حدود 2.6% وبذلك فإن هذه البرامج التنموية لعبت دورا هاما من خلال تسجيلها نتائج إيجابية في كل البرامج سواء تحسين مستوى المعيشي أو برامج تطوير المنشأة الأساسية .

وفي إطار تجسيد الأهداف المسطرة ضمن برنامج الخماسي 2015-2019 عبر ولايات الجنوب والهضاب العليا تسجل الإجراءات التالية:

- تحسين ظروف الدراسة لاسيما من خلال تحسين تكوين على المستوى المحلي.
- تكثيف الاستجابة لطلبات الاجتماعية خاصة في قطاع السكن وتدعيم السكنات الاجتماعية والريفية.
- تحسين ظروف معيشة السكان.
- توسيع شبكات الطرقات والطرقات السريعة والسكك الحديدية.
- وتستفيد ولايات الجنوب والهضاب العليا من الدعم لفائدة تنمية قدراتها الاقتصادية وتنوعيها وزيادة عروض التشغيل على المستوى المحلي.

- في المجال الفلاحي سيتم استصلاح مليون هكتار عبر ولايات الجنوب والهضاب العليا وترقية المستثمرات الفلاحية لصالح الشباب.
- وتم استحداث ولايات منتدبة وسوف يتم توسيع هذا المسار سنة 2016 عبر الهضاب العليا بما يسمح من تسهيل التنمية من خلال استحداث ولايات جديدة.
- وتحفيز الاستثناءات في مجال الاستثمار في ولايات الجنوب والهضاب العليا من خلال البرامج التنموية للبلدية[1].

المبحث الثالث : تقييم الإصلاحات

رغم الإصلاحات التي أقرتها الدولة إلا أن هناك انجازات وإخفاقات نذكر منها :

* **الإنجازات:**

1.الإنجازات السياسية :

1-1 توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة :

من الإنجازات التي جاء بها القانون 12- 03 الخاص بتوسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، تم الرفع من نسبة تمثيلها على المستوى المحلي إلى 30 % وقد فرضت نفسها في المجال السياسي بحيث نجد نسبة مشاركتها قد ارتفع إلى 4000 امرأة بالمجلس البلدية و595 بالمجالس الولائية، حيث أن الانتخابات المحلية التي أجريت في 23 نوفمبر 2017 عرفت ارتفاع نسبة مشاركة المرأة إلى 4100 امرأة.

2-1 زيادة المشاركة السياسية للأفراد على المستوى المحلي :

شهدت المشاركة السياسية للفرد زيادة نوعية ففي الانتخابات المحلية الأخيرة لسنة 2017 بلغت نسبة المشاركة 44,96 % بالنسبة للمجالس الولائية و 44,83 % بالنسبة للمجالس البلدية، حيث تفوق تلك المسجلة خلال محليات 2012، حيث بلغت نسبة المشاركة 42,92 % بالنسبة للمجالس الولائية و 44,26 % بالنسبة للمجالس البلدية وتعود أسباب الارتفاع إلى الإصلاح من جهة ومن جهة أخرى إلى ارتفاع عدد السكان.

3-1 تفعيل دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية :

تعتبر مشاركة المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات من بين الإنجازات التي سعت إليها الدولة في الإصلاحات والتي قامت بها ويظهر ذلك في ارتفاع عدد الجمعيات الموجودة خاصة على المستوى المحلي والتي بلغت 77361 جمعية[2].

1- إيمان زوين ، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في تحقيق التنمية ، دراسة حالة الجزائر مذكرة للنيل شهادة الماجستير، جامعة المنتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2011_ 2010، ص 97.

2- خالد يحياوي ، صناد فواز، **مرجع سابق**، (ص ص) (48-54)

جدول رقم 03 : إحصاء الجمعيات في مختلف الاختصاصات

الجمعيات	العدد
الجمعيات المهنية	3013
الجمعيات الدينية	12805
الجمعيات الرياضية	12219
جمعيات الفنون الثقافية	8305
جمعيات أولياء التلاميذ	14100
لجان الأحياء	17059
جمعيات البيئة	917
جمعيات حماية المستهلك	133
جمعيات الشباب والأطفال	2387
جمعيات السياسية والترقية	654
الجمعيات التضامنية والخيرية	2214

المصدر : من إعداد الطالب بن خريدلة رمضان، نقلا من معطيات كتاب يحياوي خالد، صناد فواز، **مرجع سابق**

2 . الإنجازات الإدارية :

2- 1 الزيادة من عدد لجان المجالس المحلية :

حيث تم تكثيف أعضاء المجلس الشعبي ورفع من حصة كل المجالس مراعيا للتعداد السكاني في كل بلدية حيث، نجد أن الحد أدنى لتشكيلة المجلس الشعبي البلدي من 7 إلى 13 عضوا ومنح فرصة أكبر لالتحاق بالمجالس لسكان البلدية، والرفع من عدد اللجان الدائمة في المجلس الشعبي الولائي وعدد اللجان سعت إليه الدولة من خلال الإصلاحات التي قامت بها على المستوى المحلي

2- 2 الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية :

وذلك من خلال عصرنة الإدارة ونقلها من حيزها التقليدي إلى الإلكتروني من خلال رقمنة الوثائق للتقليل من البيروقراطية.

2 -3 إدخال منصب الأمين العام ضمن الأجهزة المسيرة للإدارات المحلية :

نجد أن القانون 11- 10 نص صراحة على منصب الأمين العام باعتباره أحد هيئاتها دون تميز بين البلديات , ويختص في تنشيط إدارة البلدية ويكون تحت تصرف رئيس المجلس الشعبي البلدي وهذا المنصب لم يرد ذكره في القوانين السابقة المنظمة للبلدية.

3 . الإنجازات الاقتصادية :

3 -1 محلات الرئيس :

تؤكد الأرقام الرسمية أنه تم توزيع 106,995 محلا في إطار برنامج تشغيل الشباب , وما يعادل 31 % منها تم تخصيصها للعنصر النسوي , مع العلم أن المحلات التي انتهت فيها الأشغال قد بلغت 121,879 محلا استفاد منها عاملوا مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و 45,702 لفائدة مشاريع الوكالة الوطنية للقرض المصغر و 5,706 استفاد منها حاملو مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

3- 2 إنجازات التنمية من خلال البرامج التنموية :

من خلال تطوير قطاع النقل وذلك بإدخال مشاريع الميترو والترمواي وأيضا إنجاز الطريق السيار شرق غرب الذي يعتبر من الإنجازات المهمة التي عرفتها الجزائر في هذا القرن .

إنجاز نحو 300 كلم من الطرق السريعة، بالإضافة إلى 04 منشآت أساسية للنقل الجوي مع وجود مشاريع قيد الإنجاز .

وفي القطاع الصناعي ومن أجل إعادة الاعتبار إلى الصناعة والفروع الصناعية الجزائرية التى أصبحت غير تنافسية، فقد حقق هذا القطاع أنجاز نسبة 0,04 % سنة 2011 إلى 1,4 % ويعود هذا الارتفاع إلى مساهمة قطاع الطاقة والصناعة الغذائية[1].

*** الإخفاقات:**

1- الإخفاقات السياسيـــــة و الإداريـــة :

1-1.إخفاقات التعديل الدستوري 2016 :

بالرغم من أنه جاء بأكثر من 100 تعديل إلا أن العديد من المتتبعين وصفوا هذه التعديلات بأنها (مخيبة للآمال، وغير جادة وتستخف بالشعب) واعتبروا أن المكسب الوحيد في هذا الدستور هو اعتبار اللغة الأمازيغية هي لغة وطنية ورسمية أما باقي التعديلات فهي شكلية وغير واضحة ومتناقضة في أغلبها.

كذلك تقدير الرقابة على دستورية القوانين التي هي أهم الوظائف التي أنيط بها المجلس الدستوري لا يمكن التطرق لتلك الحدود أو القيود التي تحد من فعلية المجلس الدستوري وتقلل من نشاطه.

ويبقى لرئيس الجمهورية الحق في تعين رئيس المجلس الدستوري وبهذا يسيطر على الهيئة الدستورية عن طريق رئيسه وما يؤكد احتفاظه بسلطة التعيين رغم مطالبة العديد من الأطراف المهتمين بالشأن الدستوري والسياسي بضرورة التخلي عن آلية تعين لمنصب رئاسة المجلس الدستوري وتبني

1 - خالد يحياوي ، صناد فواز، **مرجع سابق**، (ص ص) (55-59)

نظام الانتخابات بحيث يتم انتخاب رئيس المجلس من بين أعضاءه كما كان عليه الحال في دستور 1963.

أما فيما يخص السلطة القضائية مستقلة بذاتها حسب نص المادة 156من دستور 2016 إلا أنها في الأصل تابعة للسلطة التنفيذية إذ فالتوازن الذي جاء به التعديل الدستوري هو توازن شكلي لأنه من غير الممكن أن تكون هناك تمثيل للأعضاء بطريقة فعلية إن لم تكن هناك انتخابات بطريقة نزيهة تعبر عن إرادة الناخبين.

إضافة إلى ما سبق فالمجلس الدستوري لا يتمتع بالحرية أثناء أداء مهامه فرغم تمتعه بسلطة التفسير واستنباط المبادئ والقواعد من الدستور إلا أنه لا يتمتع بالحرية المطلقة في التفسير باعتبار أن هذا الأخير يمثل هيئات مختلفة (تشريعية ، التنفيذية ، القضائية) ومقيد بنص دستوري الذي يحضر عليه تجاوز إطاره المنطقي المتكامل.

يظهر المجلس الدستوري قوي بطريقة إنشاءه والمهام المسندة إليه واختصاصاته لكن يعتبر هيكل بدون روح بغياب آلية الإخطار وهي الوسيلة الوحيدة الإجرائية لتحريك الرقابة الدستورية وبهذا يكون الإخطار هو المنبه الوحيد للمجلس الدستوري الذي يحرك الرقابة الدستورية والأجراء الذي يعيق من عمله باعتباره مرتبط بجهات محصورة دستوريا وحسب دستور 1996 كانت محصورة في يد (رئيس الجمهورية ، رئيس المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة) ليأتي تعديل 2016 من خلال المادة 187 ليوسع من دائر الإخطار وتشمل كل من رئيس الجمهورية ،رئيس مجلس الأمة، رئيس المجلس الشعبي الوطني، الوزير الأول أو 50 نائبا أو 30عضوا من مجلس الأمة لكن رغم ذلك أن إرادة المؤسس الدستوري في توسيع صلاحيته لا يزال يكتنفها نوع من النقص.

- إن استمرارية سيطرة المجلس التنفيذية في تعين أعضاء المجلس الدستوري تحول دون إمكانية تمكن الأقلية البرلمانية من تحريك رقابة المجلس الدستوري وهذا القيد يكمن في كون أعضاء المجلس تابعين للسلطة التنفيذية.
- استبعاد السلطة القضائية والأفراد من حق الإخطار المباشر[1].

1-2.مشاركة المرأة :

نجد أن ربط المشاركة السياسية للمرأة بنظام الحصص لم يحقق إجماع الهيئات التي تسعى إلى تفعيل هذه المشاركة فتواجد المرأة في المجالس المنتخبة لم يحقق لها التمثيل الفعلي والنوعي حيث أن النسب المحددة لم تكن بناءا على معايير مدروسة ولم تبنى إلا على أساس عدد السكان والمقاعد.

1- خالد يحياوي . صناد فواز، **مرجع سابق**، (ص- ص) (60-69).

1-3. ضعف مشاركة المجتمع المدني :

إن مشاركة المواطن في تسيير شؤونه تعتبر ضعيفة بالرغم من دور لجان والجمعيات لكن يبقى هناك ضعف في المشاركة في تنفيذ السياسات ومشروعات التنمية سواء في الاستشارة أو التبرع المادي أو العملي بالإضافة إلى غياب اللقاءات الجوارية مع المسؤولين كما نجد عدم فعالية هذه الجمعيات وعدم تمثيلها للمجتمع بل أصبحت في خدمة القوى الخارجية ويرى البعض في الكثير من الجمعيات المصالح الشخصية على المصالح العامة[1].

2. الإخفاقات الإدارية :

بالرغم من الإصلاحات التي جاءت في قانون الولاية والبلدية إلا أنها غير كافية ولم تكن في المستوى المطلوب لتفعيل دور الجماعات المحلية وتحسين آدائها.

2-1. الانسداد في البلديات :

رغم التحسينات التي أدخلت على قانون البلديات وتكريس أحقية متصدر القائمة إلا أنه عرفت كثير من البلديات حالة من الشلل والانسداد التام وهي البلديات التي أعلن فيها رئيس متصدر القائمة التي حازت فيها على الأغلبية المطلقة وجاء هذا الانسداد بسبب عجز الرئيس المنتخب عن فرض قائمة مرشحيه لتولي رئاسة الهياكل أو بسبب العجز عن تنصيب المجالس المحلية سواء بسبب عدم وجود تحالفات أو بسبب تحالفات موازية الشيء الذي أدى إلى عدم وضع البرامج واتخاذ القرارات.

2-2.إخفاقات الإدارة الإلكترونية:

إن الإدارة الإلكترونية في الجزائر لازالت في مهدها أي أنها تنمو في بطئ مقارنة مع الدول العربية والأجنبية التي كانت السباقة في تبني مدخل الإدارة الإلكترونية ، بحيث نجد أنه مازال هناك إدارات لم تطبق فيها نظام الإدارة الإلكترونية أو عدم اعتمادها في جميع ولايات الوطن وأيضا من بين الإخفاقات الأخطار التي تهدد أمن المعلومات وكذا عدم كفاءة بعض الموظفين في هذا المجال الذي يعود إلى نقص الدورات التدريبية للأفراد وأهليهم للتعامل الفعال مع معطيات العصر التقني.

2-3.الأمين العام منصب مجرد من الصلاحيات:

من أبرز الإخفاقات في الإصلاحات الإدارية ما جاء بخصوص اختصاص الأمين العام حيث أن هذا الأخير يقوم بمهامه تحت تصرف رئيس المجلس الشعبي البلدي وكذا في كيفية تعينه التي تكون عن طريق رئيس المجلس الشعبي البلدي فهذا لا يعزز من صلاحيته ولا يضمن الاستقرار لهذا المنصب وبالتالي يعتبر مسير فقط أي عدم وضوح وثبات منصبه[2].

1- خالد يحياوي . صناد فواز ، **مرجع سابق**، (ص ص) (60- 65).

2- خالد يحياوي . صناد فواز ، **مرجع سابق**، (ص- ص) (65-69).

3. الإخفاقات الاقتصادية والاجتماعية:

تبنت الجزائر سياسة توسعية اقتصادية قائمة على مجموعة كبيرة من المشاريع العامة من خلال مجموعة من البرامج التي كرست عدة إنجازات إلا أن هناك جملة من المآخذ على تطبيق هذه البرامج التنموية والمتمثلة في :

3-1. إخفاقات البرامج التنموية :

بالرغم من الإنجازات المحققة في برامج التنمية إلا أن هذه البرامج لم تحقق أهداف اقتصادية محددة حيث نجد أن هذه البرامج قد أخفقت في دفع النمو الاقتصادي خارج المحروقات أو تحقيق نوع من التكامل بين القطاعات الاقتصادية وبالتالي العجز عن تحقيق تنوع اقتصادي فبالنسبة للقطاع الصناعي نجد أنه لايزال يعاني من ضعف نموه وضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتي لا تتعدى 5% رغم عمليات إعادة الهيكلة التي خص بها هذا القطاع بحيث نجد قطاع الصناعات التحويلية ظل في تراجع مستمر خاصة قطاع المنتوجات والصناعات الجلدية والصناعات التقليدية وأيضا إخفاقات قطاع النقل وتأخر الملحوظ في استلام المشاريع و أيضا لاحظنا الحالة التي آلت إليها الطرقات وخاصة الطريق السيار شرق غرب ونجد التأخر الكبير في تجسيد مشاريع المخطط الخماسي الأول الذي كان له تأثير سلبي على المشاريع الجديدة في المخطط الخماسي الثاني وغياب المنشآت القاعدية وعدم نجاعة بعضها[1].

3-2.عدم فعالية الجباية الضريبية :

حيث أن الجباية المحلية لا تتماشى مع التطورات المالية للدولة وكذا حل الكثير من المؤسسات خاصة على المستوى المحلي في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي مما قلص من الإيرادات الجبائية و أدى إلى تسريح العمال بدوره التقليص من الدفع الجزافي ، وكذا احتفاظ الدولة لنواتج مختلف الضرائب والرسوم بنسبة كبيرة مقارنة مع الجماعات المحلية التي تستفيد بجزء من الكل وهذا يشكل عجزا ماليا لمختلف البلديات والولايات.

1- لميرة قروف ، **مرجع سابق**، ص، ص 11- 12.

3-3.فشل مشروع محلات الرئيس في امتصاص البطالة:

والملاحظ في هذا المشروع أن في بعض البلديات لم تعرف التهيئة بعد، على غرار الكهرباء والغاز كم أنها لم تستغل في كثير من البلديات، فلا تزال مغلقة دون تدخل من المسؤولين فهناك العديد من البلديات لم تنجح في تحقيق مشروع محلات الرئيس، فنجد بعض البلديات لا تتوفر لديها عنصر العقار مما أوقعها في مشاكل قانونية مع أصحاب الأراضي التي أنجزت عليها تلك المحلات كما نجد أنها أخفقت في توزيعها المشاريع.

ونجد كذلك أن بعض المحلات المنجزة المهملة والتي لم تسلم لمستحقيها سببت في انتشار آفات اجتماعية وأصبحت وجهة الشباب المنحرف ومقر لتعاطي المخدرات وتحويل البعض منها إلى وكر دعارة[1].

1- لميرة قروف ، **مرجع سابق**، ص، ص 13-14.

خلاصة واستنتاجات:

الملاحظ أن هذه الإصلاحات لم تأتي من إرادة سياسية واضحة وإنما جاءت نتيجة لضغط من جهتين :

- ضغط داخلي على إثر المظاهرات العنيفة التي اجتاحت البلاد في بداية سنة 2011 والتي شملت كل مناطق البلاد من جهة ومن جهة أخرى.
- ضغط خارجي سواء من القوى الكبرى التي تتعامل مع الجزائر أو ضغط الحراك العربي الذي شكل هاجسا حقيقا في البلاد.

والملاحظ كذالك أن السلطة تتحدث عن إصلاحات غير مسبوقة لكن لم يتضح ماذا تقصد من خلالها ومازالت تفرض ضغوطات كثيرة على الأحزاب والجمعيات وعلى مختلف وسائل الإعلام حيث لم تسمح بإنشاء حزب جديد منذ (12 سنة) كما منعت التظاهرات السياسية في العاصمة و في نفس الوقت تريد إقامة دولة القانون مما يحول خطابها إلى كلام عشوائي ولا يتطابق مع الواقع ويجعلها تفقد شرعيتها لدى المواطن.

ولم يتم اعتماد أي حزب سياسي منذ اعتلاء الرئيس بوتفليقة الحكم والسؤال الذي يطرح :

- ما الفائدة من تعديل قانون الأحزاب ..... ؟؟؟؟؟ مما يوقع السلطة فيتناقض.

الإصلاحات جاءت نتيجة الضغوطات الداخلية والخارجية غير مبنية على دراسة للوضع أو لنية حقيقة للنظام في تغيير الأوضاع السائدة.

والملاحظ كذلك أن مستوى التأطير في الإدارة والمؤسسات تراجع بصورة مذهلة وقد رفض أحسن الإطارات العمل في جو سياسي متعفن وانهيار الأخلاق في الإدارة والمؤسسات وقد غادر العديد من أصحاب الخبرة البلاد ليستقروا في أوربا و أمريكيا حيث هاجر أكثر من 70 آلف جزائري من حاملي الشهادات العليا البلاد، بينما غادر آخرون الإدارات العمومية والشركات الوطنية لينظموا إلى الشركات الخاصة وتراجع أداء الإدارة الجزائرية إلى مستوى يجعل تطبيق أي مشروع معجزة.

أما عملية الإصلاح فهي عملية معقدة وتتطلب مشاركة أطراف كثيرة مما يجعلها خارج متناول الإدارة الحالية وقد سئل وزير خارجية سابق ينتمي إلى حزب الوزير الأول أحمد أويحي (عن نتائج اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي فقال صراحة أن الإدارة الجزائرية غير قادرة على تطبيق هذا الاتفاق)

ـ وفي الشق الاقتصادي أدى ارتفاع أسعار البترول إلى انتشار التبذير والفساد وتوظيف الأموال بطريقة عشوائية .

وإجمالا فإن الإصلاحات المقدمة ما هي إلا استجابة للضغوط الخارجية التي تضاعفت وخاصة منها الحراك العربي لمواجهة الضغط الداخلي والثوران الشعبي المتأثر بالحراك ، ويبقى الهدف الأساسي للسلطة الجزائرية هو الحفاظ على النظام القائم مما يدفع إلى تقديم بعض التنازلات وتنظيم لقاءات مع المعارضة لربح الوقت ومن المحتمل أن يتواصل هذا التعامل مع المعارضة إلى غاية الوصول إلى إجماع جديد حول الطريقة التي يتم من خلالها تنظيم خلافة الرئيس وعندها ستعود السلطة إلى تصرفاتها المعتادة وينتهي الكلام عن الإصلاح .

وهذا ما يؤكد أن السلطة مازالت لا تبالي بالرأي العام ويمكن التلاعب به بكل بساطة وكأن الحراك العربي لم يحدث.

الخاتمة

من خلال دراستنا حاولنا تقديم نظرة عن الحراك الشعبي الذي عرفته بعض الدول العربية وخاصة دول الجوار وانطلقت هذه الاحتجاجات لأسباب متعددة يتلخص أغلبها في الأوضاع الاجتماعية المزرية والفساد والاستبداد السياسي والسيطرة على السلطة وهذا الذي يمنع الشعب من التعبير عن مصالحه واحتياجاته ففي تونس كان نظام بن علي يخدم عائلته وعائلة طرابلسي واستغلال ثروات البلاد ومصر كذلك وليبيا فكان النظام لمدة 42 سنة يسير الشعب دون أن يكون له الحق في التعبير عن مطالبه أو حتى رأيه، والحراك بدأ من تونس وانتقل إلى مصر فليبيا والعديد من الدول العربية والجزائر لا تختلف كثيرا في أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن دول الحراك الذي كان له العديد من التداعيات عليها فقد حدثت احتجاجات في يناير 2011 وكانت أسبابها المباشرة الثورة التونسية أما الأسباب الحقيقية فهي تردي الأوضاع المعيشية وغلاء الأسعار أو ما عرفت باحتجاجات (الزيت والسكر) وقد انتشرت تلك الاحتجاجات لتشمل تقريبا كل الولايات لتتحول إلى اشتباكات مع قوات الأمن ولتستمر الأوضاع في التدهور نتيجة تفاقم الوضع وزحف تداعيات الحراك العربي للجزائر يوم بعد يوم إلى أن تحركت الدولة وذلك بجملة من الإصلاحات، بإلغاء قانون الطوارئ وبعدها خطاب رئيس الجمهورية للأمة الذي وعد فيه بجملة من الإصلاحات السياسية، كقانون الانتخابات و الأحزاب البلدية والولاية وحتى تعديل الدستور وتمثيل المرأة والجمعيات والعديد من الإجراءات للحد من تداعيات الحراك العربي على الجزائر وهناك ثلاث تفسيرات لعدم استمرار الاحتجاجات في الجزائر :

- أولها أن الجزائر شهدت حراك في 1988 أصبح مصدر كبح للشعب الجزائري وهاجس من تكرار السيناريو نفسه.
- وثانيا أن الإصلاحات التي جاء بها الرئيس الجزائري ساهمت في امتصاص الغضب.
- وثالثا أن الريع النفطي ساهم في تسهيل الإصلاحات من خلال تقديم إغراءات للمحتجين.

وأن الجهود المبذولة انصبت على إصلاح هياكل الدولة ومهامها والذي يهدف إلى إعادة بناء دور جديد لها يتماشى والمعطيات البيئية الداخلية ويجنب انتقال الحراك العربي إلى الجزائر، والرقى بمستوى الأداء الحكومي إلى مستويات أعلى من الكفاءة والفعالية كما تم التركيز على خلق الآليات والميكانيزمات الضرورية لمكافحة ظاهرة الفساد لما لها من تأثير سلبي على مستوى الأداء الحكومي وعلى ثقة المواطن وعلى اعتبار العنصر البشري الركيزة الأساسية وأن يكون مرافق في خطط وجهود الإصلاح المبذولة والتوسيع من المشاركة السياسية للفرد، ولكن وفي ظل غياب إرادة سياسة واضحة لتحقيق إصلاح فعال على كل المستويات وإرادة عميقة كانت نابعة من ضغوطات داخلية أو خارجية تحتم التغير، فتأثير

الحراك العربي القوي على المشهد السياسي الجزائري أدى إلى تغير سياسي نحو الديمقراطية واستطاع النظام أن يتعامل بإيجابية مع هذه الضغوط وذلك بتقديم بعض التنازلات التي أفضت إلى إصلاحات تجميلية تهدف إلى الحفاظ على بقاء النظام وضمان استمراريته ولا يوجد دليل أكبر من نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت في 10 ماي 2012 والتي كرست بقاء النظام، ولكن الشيء الذي لم يتفطن له النظام السياسي،هو تنامي الوعي السياسي لدى المواطن وهي من أهم النتائج التي انبثقت من الحراك العربي والتي جعلت معدلات الثقة تتناقص في ما يقدمه النظام من وعود وحتى إصلاحات وخاصة أنه لا يوجد تغير واضح في حياته المعيشية وحتى السياسية بل أصبح يرى أن كل إصلاحات المعلن عنها تكون ضغط عليه فهو من يتحمل ضريبتها وأن هناك تناقض بين ما يقدم من إصلاحات والممارسات على أرض الواقع , مما جعل الشعب يفقد الثقة بشكل تام في كل ما يقدم،من إصلاحات منذ بداية الحراك العربي 2011التي لن تصمد كثيرا حيث يقول الوزير السابق (بن بيتور) أن الإصلاحات تجاوزها الوقت لأنها لا تكفي في الوقت الحالي لأننا في زمن التغيير وليس الإصلاح، وفعلا فقد عاودت الاحتجاجات وبشكل قوي في أواخر سنة 2018 والملاحظ فيها أنه لن تنفع معها إصلاحات ترقعية أو سطحية فالشعب يطالب بالتغيير الجذري وليس مجرد الإصلاح فقط.

قائمة المراجع

الكتـــب :

1. بشارة (مروان)، العربي الخفي وعود الثورات العربية ومخاطرها، دار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، سنة 2013.
2. بكيس (نور الدين)، الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء، النشر الجامعي الجديد نشر وطباعة وتوزيع محل رقم 2 تعاونية الدواجن حي الدالية الكيفان، تلمسان الجزائر 2018.
3. لخضاري (منصور)، تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر- من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014.
4. لعقاب (محمد)، الحصاد المدمر للربيع العربي (هل تصمد الجزائر في وجه التحديات) دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، سنة 2018.

المقالات:

1. رمضان (عبد السلام)، «ثورات الربيع العربي ومستقبل النظام السياسي العربي»، مجلة الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد 121، ليبيا،2011.
2. مجاهد (لعرج نسيمة) و طويطي مصطفى، «إستراتيجية إقامة الحكومة»، مقالة في مجلة ميلاف للبحوث والدراسات الإلكترونية المحاولة الجزائرية، العدد 24.

الوثائق الرسمية:

- دستور الجزائر مارس 2016، الجريدة الرسمية، العدد14، بتاريخ 07 مارس2016.

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي 05 _12 مؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالإعلام،الجريدة الرسمية، العدد الأول، بتاريخ 14 يناير 2012.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي12_ 02 لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية، الجريدة الرسمية، العدد الأول، الموافق ل 12 يناير 2012.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 12_01 مؤرخ في 12جانفي 2012 يتعلق بنظام الانتخابات الجريدة الرسمية العدد 01 المؤرخة في 14جانفي2012.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 12_03 مؤرخ في 12جانفي 2012 يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 07_12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12،الصادرة في 2012/02/29.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11_10 المؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية الجريدة الرسمية العدد 37 الصادرة في 23 جويلية2011.

المـــــذكرات:

1. إسلام (نزيه سعيد) أبو عون، تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وآثره على التنمية السياسية في الوطن العربي ـ أطروحة للنيل شهادة الماجستير، السنة الجامعية 2017.
2. أوشريف(يسرى)، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر مذكرة للنيل شهادة الماجستير . جامعة محمد خيضر بسكرة السنة الجامعية 2015_ 2016.
3. بن خطار (الزهراء) و بلحسن (مريم)، دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية السياسية (1999 _ 2016)، مذكرة للنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، السنة الجامعية 2016 _2017.
4. خراز (راضية إسمهان)، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة (دراسة حالة الجزائر 2001 _2012)، مذكرة للنيل شهادة الماجستير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2011 _2012.
5. زوين (إيمان)، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر مذكرة للنيل شهادة الماجستير ،جامعة المنتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2010_2011.
6. قروف (لميرة) ، البعد الاقتصادي في الحراك العربي . مذكرة للنيل شهادة الماستر تخصص علاقات دولية واستراتيجية جامعة بسكرة السنة الجامعية 2015 _ 2016
7. يحياوي (حنان) ـ التحولات السياسية في الدول العربية وتأثيرها على الإصلاح السياسي في الجزائر 2011_2016، مذكرة معدة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص السياسيات العامة والتنمية، جامعة زيان عاشور الجلفة، سنة 2016.
8. يحياوي (خالد) . صناد (فواز)، الإصلاح المحلي في الجزائر بين الإنجازات والإخفاقات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون الجماعات المحلية والهيئات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون العام ـ جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية 2017.

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
جدول رقم 1: احتجاجات العديد من الولايات	17
جدول رقم 02: ظاهرة البوعزيزي في المجتمع الجزائري (ظاهرة حرق الذات)	18
جدولرقم03 :إحصاء الجمعيات في مختلف الاختصاصات	39

الفهرس

العنوان الصفحة

الإهداء

شكر وتقدير

مقدمة..... أ- د

الفصل الأول : التأصيل النظري للحراك العربي والاصلاح

المبحث الأول: ماهية الحراك العربي..... 2

1- مفهوم الحراك العربي..... 3

1.1 مفهوم الربيع العربي..... 4

2.1. مفهوم الثورات العربية..... 4

3.1مفهوم الانقلاب..... 4

المبحث الثاني: أسباب الحراك العربي..... 5

1. الأسباب العامة لقيام الحراك العربي..... 5

1.1 الطفرة الشبابية وتطور وسائل الاتصال..... 5

2.1 غياب الحريات السياسية 6

3.1 تراجع عوامل الإدماج الوطني 6

2. الأسباب الاقتصادية لقيام الحراك العربي..... 6

1.2 تباطء معدلات النمو الاقتصادي..... 6

2.2 ارتفاع معدلات البطالة..... 7

3.2 ارتفاع معدلات الفقر 7

4.2 ارتفاع معدلات التضخم..... 7

المبحث الثالث : ماهية الإصلاحات..... 8

1. مفهوم الإصلاح لغة 8

2.1 مفهوم الإصلاح اصطلاحا..... 9

خلاصة واستنتاجات..... 10

الفصل الثاني : تداعيات الحراك العربي على الجزائر

المبحث الأول : التداعيات الجيوسياسية والأمنية..... 13

1. استثمار التنظيمات الإرهابية في الحراك العربي 13

1.1 عودة ذوي السوابق الإرهابية إلى النشاط على مستوى الحياة السياسية..... 13
2.1 التساهل مع المتشددين الإسلاميين 13
3.1 تشكيل جماعات إرهابية جديدة 14
4.1 اختطاف الأجانب الغربيين 15
5.1 تأثير الأزمة الليبية على تزايد حدة النشاط الإرهابي على الجزائر..... 15
6.1 اعتداء تيقنتورين ومحاولة إقحام الجزائر في اضطرابات مناطق الحراك العربي ... 15
المبحث الثاني : التداعيات الاقتصادية والاجتماعية..... 16
1. التداعيات الاجتماعية..... 16
1.1 تنامي ظاهرة الاحتجاجات في الجزائر بداية من 2011 تأثرا بالحراك العربي..... 16
أ-الأسباب الغير المباشرة لهذه الاحتجاجات..... 16
ب- الأسباب المباشرة للاحتجاجات 17
3.1 التداعيات الاقتصادية 19
4.1 تراجع أسعار المحروقات..... 19
5.1 استفحال ظاهرة تزوير العملات..... 19
6.1 انخفاض صادرات النفط والغاز الجزائري في النصف الأول من سنة 2013..... 19
خلاصة واستنتاجات 20

الفصل الثالث: مسار سير الإصلاحات في الجزائر

المبحث الأول : الإصلاحات السياسية والاجتماعية..... 24
1. الإصلاحات السياسية والاجتماعية..... 24
1.1 إصلاح القانون المتعلق بالأحزاب السياسية (12_04) 24
2.1 إصلاح القانون المتعلق بالانتخابات (12_01)..... 24
3.1 إصلاح القانون المتعلق بتوسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة (12_ 03).. 25
4.1 إصلاح القانون المتعلق بالإعلام (12 _ 05) 25
5.1 إصلاح القانون العضوي لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية (12. 02)..... 26
6.1 قانون إلغاء حالة الطوارئ..... 26
7.1 إصلاح القانون العضوية المتعلق بالجمعيات (12_06) 26
8.1 التداول السلمي على السلطة 27
1.2تجسيد استقلالية القضاء..... 27
2.2حماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية..... 28

المبحث الثاني : الإصلاحات الاقتصادية والإدارية..... 29
1. الإصلاحات الإدارية 29
1.1 قانون البلدية (10_11)..... 29
2.1 قانون الولاية (7-12)..... 32
2. عصرنة الإدارة 35
1.2 خصائص الإدارة الإلكترونية 35
2.2 مبادئ الإدارة الإلكترونية..... 36
3. الإصلاحات الاقتصادية 36
1.3 البرنامج الخماسي الثاني (2010_2014) 36
2.3 محلات الرئيس..... 37
3.3 إنجازات التنمية من خلال البرامج التنموية 37
المبحث الثالث : تقييم الإصلاحات 38
1.الإنجازات السياسية..... 38
1.1.توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة 38
2.1.زيادة المشاركة السياسية للأفراد على المستوى المحلي 38
3.1.تفعيل دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية..... 39
2.الإنجازات الإدارية..... 39
2- 1 الزيادة من عدد لجان المجالس المحلية 39
2- 2 الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية 39
2 -3 إدخال منصب الأمين العام ضمن الأجهزة المسيرة للإدارات المحلية..... 40
3. الإنجازات الاقتصادية..... 40
1.3.محلات الرئيس 40
2.3.إنجازات التنمية من خلال البرامج التنموية..... 40
1. الإخفاقات السياسيــة و الإداريــة 40
1.1إخفاقات التعديل الدستوري 2016..... 40
2.1مشاركة المرأة..... 42
3.1ضعف مشاركة المجتمع المدني..... 42
2. الإخفاقات الإدارية 42
1.2الإنسداد في البلديات 42

2.2إخفاقات الإدارة الإلكترونية 42
3.2الأمين العام منصب مجرد من الصلاحيات..... 43
3. الإخفاقات الاقتصادية والاجتماعية 43
1.3إخفاقات البرامج التنموية 43
2.3عدم فعالية الجباية الضريبية 43
3.3فشل مشروع محلات الرئيس في امتصاص البطالة 44
خلاصة واستنتاجات 45
الخاتمة..... 48
قائمة المراجع..... 51
قائمة الجداول..... 54
الفهرس..... 56